المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/402

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 18 ايلول، 18 September 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 402

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 402/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 402

الأحد 18 ايلول، 18 September 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 402	Weekly Economic Report No. 402
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	full report، click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 402/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 402

الأحد 18 ايلول، 18 September 2022

Contents

1 - الروبل الروسي يقفز لأعلى مستوى في حوالي 7 أعوام مقابل اليورو 5
2 - لماذا يسجل الروبل الروسي أعلى مستوياته مقابل اليورو منذ خمس سنوات؟ 6
3 - لماذا جو بايدن رئيس أعظم دولة في العالم عاجز عن حلّ معضلة السلاح داخلياً؟..... 7
4 - دافوس بين التحريض ضد روسيا ومفاجأة كيسنجر..... 11
5 - أكبر اقتصادات العالم:..... 14
6 - Gigantyczny program antyinflacyjny. Scholz przedstawił pakiet o wartości 65 mld euro..... 18
7 - Rośnie ryzyko recesji w Niemczech. Coraz więcej niepokojących oznak 21
8 - Rachunki Niemców za gaz wzrosły trzykrotnie. Ogrzewanie to luksus 25
9 - Algieria zwiększy dostawy gazu do Europy. Odkryli nowe złoża na Saharze 32
10 - زيادة الضرائب ولا سيما الجمركية وعلى القيمة المضافة ستقضي على القدرة الشرائية..... 35

11 - إيرادات الدول العربية من النفط في 5 سنوات حوالي 1.8 تريليون دولار... وتريدون أن تخرج واشنطن من المنطقة! 39
12 - هل تصمد الاقتصادات العربية أمام مجاعة عالمية متوقعة؟..... 42
13 - من إعادة إنتاج الحرب إلى تشديد العقوبات الاقتصادية... 47
14 - مسيرة بنك الشام الإسلامي..... 50
15 - كلمة السيد أحمد يوسف اللحام الرئيس التنفيذي ً لبنك الشام..... 56
16 - المشكلة في التطبيق وليس في النظريات...أكاديمية عالمية تدخل بدبلوم اقتصادي إلى سورية..... 60
17 - الدكتور دريد درغام يكتب : في الماضي كان النمو الاقتصادي ضرورة. في الحاضر هو أصل شرور العالم! 62
18 - ثروة جديدة في البادية السورية تعد آلاف الأسر بعائدات كبيرة قادمة 65
19 - "أم الصناعة السورية" في ورطة. الذهب الأبيض يتشح بالسواد ؟؟!! 67
20 – ست مصارف تفوز بالمزاد الأول للاكتتاب على سندات خزينة ... 69

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 402/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 402

الأحد 18 ايلول، 18 September 2022

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - الروبل الروسي يقفز لأعلى مستوى في حوالي 7 أعوام مقابل اليورو

بقلم: يورونيوز مع رويترز23/05/2022 :

تم تصوير ورقة نقدية من فئة مائة روبل أمام ورقة ورقية بالدولار الأمريكي، غيلسنكيرشن، ألمانيا، الاثنين 25 أبريل 2022 - حقوق النشر AP Photo

قفز الروبل الروسي أكثر من ستة بالمئة أمام اليورو إلى أعلى مستوى في حوالي سبعة أعوام يوم الاثنين، مدعوما بقيود على تحركات رؤوس الأموال وأسعار قوية للنفط واقتراب فترة مدفوعات ضرائب الشركات.

وعند الساعة 1338 بتوقيت غرينتش، كان الروبل مرتفعا 6.3 بالمئة عند 58.75 مقابل اليورو وهو أقوى مستوى له منذ أوائل يونيو حزيران 2015 .وصعد 4.6 بالمئة أمام الدولار الأمريكي إلى 57.47، غير بعيد عن أعلى مستوى له منذ أواخر مارس آذار 2018 البالغ 57.075 الذي سجله يوم الجمعة.

وحقق الروبل مكاسب بحوالي 30 في المئة مقابل الدولار هذا العام على الرغم من أزمة اقتصادية حادة في روسيا، وهو ما يجعله العملة الأفضل أداء في العالم رغم أنه مدعوم على نحو مصطنع بقيود على رؤوس الأموال فُرضت

في أواخر فبراير شباط لحماية القطاع المالي في روسيا بعد أن أثار قرارها إرسال عشرات الآلاف من الجنود إلى أوكرانيا عقوبات غربية لم يسبق لها مثيل.

ويقول محللون إنه مما ساهم أيضا في صعود العملة المحلية مؤخرا مطالب روسيا بأن يدفع المشترون الأجانب للغاز بالروبل وارتفاع أسعار النفط واقتراب فترة مدفوعات الضرائب في نهاية الشهر للشركات التي تركز على التصدير والملزمة بتحويل إيراداتها بالعملة الأجنبية إلى الروبل بعد أن جمدت العقوبات حوالي نصف احتياطات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي.

https://arabic.euronews.com/2022/05/23/ruble-jumps-to-its-highest-level-in-nearly-7-years-against-the-euro

2 - لماذا يسجل الروبل الروسي أعلى مستوياته مقابل اليورو منذ خمس سنوات؟

بقلم: يورونيوز 16/05/2022

روس يمشون أمام مكتب صرافة في موسكو، روسيا - حقوق النشر Ivan Sekretarev/AP

قفز الروبل الروسي إلى أعلى مستوياته من خمس سنوات مقابل اليورو، الإثنين، رغم استمرار القيود على تداول العملات التي تفرضها العقوبات الغربية على موسكو.

مستويات ما قبل الوباء

وعند حوالي منتصف الظهر بتوقيت غرينتش، كان الروبل أقوى بنسبة 2% مقابل الدولار عند 63.21 وارتفع الروبل مقابل اليورو، بنسبة 2.3٪ ليصل إلى 65.60 ويعتبر أعلى مستوى منذ يونيو/حزيران عام 2017.

ووفقا لتقرير نشرته بلومبرغ الأسبوع الماضي، تم تصنيف الروبل الروسي كأفضل عملة في العالم أمام الدولار لعام 2022، ويرجح خبراء اقتصاديين إن ذلك يعود إلى ضوابط رأس المال التي فرضتها روسيا لحماية القطاع المالي الروسي قبل غزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط .

ولم يتضح بعد، إذا كان طلب الرئيس فلاديمير بوتين بدفع ثمن الغاز الروسي يدعم عملة الروبل أيضاً. وقال محللو مصرف "روس بنك" إن "الروبل عاد إلى مستويات ما قبل الوباء" كما توقعوا أن ينخفض الروبل إلى 90 مقابل الدولار بحلول نهاية العام.

يرى خبراء آخرين أن وضع الروبل ليس كما يبدو، وقد يكون مؤقتا وذلك بسبب انخفاض كمية المشتريات من الدول غير الصديقة والتي تمثل حوالي 70% من الصادرات الروسية.

https://arabic.euronews.com/2022/05/16/russian-rouble-near-5-year-highs-versus-euro

3 - لماذا جو بايدن رئيس أعظم دولة في العالم عاجز عن حلّ معضلة السلاح داخلياً؟

بقلم: يورونيوز 25/05/2022

الرئيس الأمريكي جو بايدن في البيت الأبيض - حقوق النشر Manuel Balce Ceneta/AP

قُتل أكثر من 20 ألف شخص بسبب العنف المسلح في الولايات المتحدة عام 2021 في زيادة بنحو 30 بالمئة عن عام 2020 بحسب تقرير لمكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) .

آخر الأحداث، مجزرة مدرسة روب الابتدائية في ولاية تكساس، وقتل فيها 19 طفلاً في الصفوف الأولى والثانية ابتدائي إضافة إلى أحد المدرسين .

الكونغرس

بالرغم من مجموعة من المبادرات التي قام بها الرئيس الأمريكي جو بايدن و ميريك غارلاند المدعي العام وآخرين للحد من انتشار الأسلحة، لم تنجح أي منها بالحصول على تصويت أغلبية الكونغرس.

ويقول سفيان الصباغ، وهو مختص في السياسة الأمريكية لإذاعة فرانس برس أن الرئيس الأمريكي، بعكس الرئيس الفرنسي على سبيل المثال، يتمتع بسلطة محدودة، ولا يمكنه "تغيير القوانين إلا إذا كان يتمتع بأغلبية قوية في الكونغرس."

إذا ما تم وضع "اللوبي" جانباً، في السياسة الأمريكية الداخلية، لإقرار التشريع المختص بضبط الأسلحة، على الرئيس أن يحظى بـ51 بالمئة من أصوات أعضاء البرلمان و60 بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ .

ويتراوح عدد أعضاء النواب الجمهورين في مجلس الشيوخ 50 عضواً مقابل 50 عضواً ديمقراطياً.

ويضيف الصباغ أنه من المستحيل لبايدن أن ينجح في القيام بتغييرات حالياً، فـ"الجمهوريون رغم أنهم أقلية منذ أكثر من عشرين عاماً، إلا أنهم يسيطرون على البلاد منذ ربع قرن بالأقل ."

بحسب الصباغ، الجمهوريون كانوا هم الذين حدد شكل النظام السياسي الأمريكي .

دعم الجمهوريين

يرفض أغلبية المشرعين الجمهوريين المشاركة في الجهود الفدرالية لتعقب الأسلحة غير القانونية والمستخدمة في الجرائم، ووفقاً لصحيفة النيويوركر الأمريكية .

ويصف الجمهوريون الولايات المتحدة في ظل حكم بايدن بأنها "خارجة عن القانون" ومتسامحة إلى حد كبير مع الجريمة .

وينتمي معظم النواب الجمهوريين لحركة "ملاذ السلاح" التي تدافع عن المادة رقم 2 في الدستور الأمريكي، والتي تنص على الحق في حمل السلاح والدفاع عن النفس.

وتبنت مجموعة من المقاطعات المختلفة في الولايات المتحدة قوانين وقرارات تحظر أو تعيق تدابير مراقبة الأسلحة والتي يُنظر إليها كانتهاك للمادة الثانية مثل: فحوصات خلفية السلاح، حظر الأسلحة ذات السعة الكبيرة للتخزين، صحيفة السوابق والأهلية العقلية والنفسية لشراء الأسلحة.

على سبيل المثال، أقر المجلس التشريعي لولاية ميسوري التي يسيطر عليها الجمهوريون، عام 2021 قانوناً يحظر على عناصر الشرطة والسلطات المحلية المشاركة في البرامج الفدرالية التي تهدف إلى تعقب الأسلحة "الشبحية" (غير المدرجة في القوائم).

الرغبة في التغيير لا تكفي

يرى الصباغ أن مشكلة الولايات المتحدة سياسية بامتياز وهو يقول إن 90 بالمئة من الشعب يؤيد إجراء إصلاحات في هذا المجال من أجل ضبط السلاح بطريقة أفضل .

ولكن، بحسب المحلل، هناك نظام سياسي، وانتخابي، وبالتالي خريطة انتخابية، تعطي الأفضلية للجمهوريين. ذلك أن هناك اليوم في الولايات المتحدة 50 سناتوراً للجمهوريين و50 آخرين للديمقراطيين. ولكن الكتلة الديمقراطية تمثل 40 مليون أمريكياً إضافياً .

هكذا يختصر الصباغ شرحه للأزمة الأمريكية ويقول إن الديمقراطيين عاجزون عن تغيير أي شيء .

زيادة مهولة للأسلحة "المجهولة"

أظهر تقرير نشرته وزارة العدل الأمريكية، زيادة غير مسبوقة في الأسلحة "المجهولة"، التي لا تحمل رقماً تسلسلياً وهي مجهولة المصدر، وهي عبارة عن مسدسات أو بنادق تباع كأجزاء مفكّكة ويمكن صنعها في المنزل مقابل بضع مئات من الدولارات كما يمكن شراء بعض أجزائها عبر الإنترنت أو إنتاجها بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد.

تعقب تلك الأسلحة مهمة شبه مستحيلة بالنسبة إلى الجهات المختصة، كما أنّ بيعها وشراءها لا يحتاج إلى ترخيص كونها لا تباع كاملة بل أجزاء مفكّكة وبالتالي لا تُعتبر سلاحاً كاملاً. وبما أنّ مشتري هذا النوع من الأسلحة لا يحتاجون لرخصة حمل سلاح، فهم لا يخضعون للقيود، القليلة أساساً، المفروضة على مشتري الأسلحة النارية التقليدية.

https://arabic.euronews.com/2022/05/25/usa-mass-shooting-why-biden-most-powerful-state-unable-to-solve-the-problem-of-weapons?utm_source=vuukle&utm_medium=talk_of_town

4 - دافوس بين التحريض ضد روسيا ومفاجأة كيسنجر

|الدكتور قحطان السيوفي، 06-06-2022

بعد عامين من الانقطاع، بسبب كوفيد-19، انطلقت أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا، تحت عنوان «التاريخ يقف عند نقطة تحول»، بمشاركةِ عددٍ من السياسيين ورجال الأعمال في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات قد تكون هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

وجاءت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مع جائحة كورونا ليتفاقم الوضع بالإضافة إلى أزمتي الاقتصاد والطاقة العالميتين، أي ليصنع أزمة فوق أزمة، ما جذب النمو إلى مستويات أدنى ودفع بالتضخم إلى مستويات أعلى ويجعل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عبئاً ثقيلاً على البشرية، المنتدى الذي ركز على تداعيات الحرب الأوكرانية، غُيّبت عنه روسيا وحضره رئيس أوكرانيا واستخدام هذا المؤتمر لمحاصرة موسكو، والهجوم على دوره الإقليمي والعالمي ليتحول «دافوس» إلى أداة للتحريض ضد روسيا؟ وكان خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق وثعلب الدبلوماسية الأميركية هنري كيسنجر مفاجأة مدوية في دافوس؛ حيث دعا أوكرانيا للتخلي عن جزء من أراضيها لروسيا، للتوصل إلى اتفاق سلام مع موسكو وأن تكون »دولة محايدة.« وأضاف: «روسيا كانت جزءاً أساسياً من أوروبا منذ 400 عام، وأسهمت في توازن القوى خلال الأوقات الحرجة التي مرت بها القارة، ويتوجب على الدول الغربية تذكر أهمية روسيا، مشدداً على ضرورة أن تبدأ روسيا وأوكرانيا بمفاوضات في الشهرين المقبلين، كما حذّر كيسنجر من إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، ومحذراً الغرب من إلحاق هزيمة إستراتيجية بروسيا،

كما نصح كيسنجر الرئيس الأوكراني، بضرورة الشروع بتسوية مع روسيا والقبول بالوضع الميداني قبل خسارة المزيد.

كيسنجر نصح الرئيس الأميركي جو بايدن بأن يوضح للرئيس الأوكراني أن هناك حداً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة وحلف الناتو في مواجهة روسيا، خطاب كيسنجر السياسي الأميركي الثعلب صاحب التجربة الدبلوماسية الموسوعة، فتح الباب لطرح العديد من التساؤلات عن مآلات الأزمة الأوكرانية والخيارات المتاحة للأطراف المتصارعة ومنع اشتعال حرب عالمية، وثمة سؤال مهم، لماذا أدلى كيسنجر بهذه التصريحات المتفجرة؟ التي تستجيب للمطالب الروسية بالتأكيد، وكيسنجر في التسعينيات من عمره لا يبحث عن الشهرة، لكن لنفهم مضمون حديثه علينا أن نتذكر رأيه القائل: بلا تاريخ من الصعب أن نتعامل مع مشكلات الحاضر المعقدة.

لهذا يرى كيسنجر، أن على الدول الغربية التوقف عن محاولة إلحاق هزيمة بالقوات الروسية في أوكرانيا، لأن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على استقرار أوروبا، بالمقابل واقعية كيسنجر أظهرت انشغاله بفكرة المحافظة على النظام الدولي، وهو عنوان كتابه الأخير «النظام الدولي الجديد» الذي انطلق أوروبياً من خلال معاهدة ويستالفيا التي أسست الهيكل الدولي الأساسي واستبعدت روسيا، ومن هنا يُفهم رأيه من خلال التاريخ، وهو أن روسيا مهانة ومهزومة وضعيفة يعني تهديداً مستمراً للنظام الدولي.

من جانب آخر عندما قال كيسنجر: «رغم أننا لا نتعرض للقصف، لكن الأسعار ترتفع» ربما كان كيسنجر يشرح بوضوح ما يفكر فيه الآخرون ولكنهم يخشون التعبير عنه، الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، المراهق سياسيا، وجه شتائم مهذبة إلى كيسنجر قائلاً في خطابه في دافوس، بأن كيسنجر

كان ربما يتكلم عن حقبة سياسية مختلفة تعود إلى بدايات الحرب العالمية الثانية، وشبّه اقتراحاته بفكرة محاولات استرضاء هتلر وألمانيا النازية في عام 1938، مضيفاً إن تقويم كيسنجر لا يشير إلى عام 2022 وإنما إلى عام 1938، أي أن كيسنجر لا يعيش في القرن العشرين، بل خارج العصر، وزيلينسكي في كلمته تحامل على روسيا، وحرّض عليها لاستجرار المزيد من الدعم والسلاح والتدخل.

غادر الوفد الصيني المشارك في المنتدى احتجاجاً على خطاب زيلينسكي، علماً أن كيسنجر يرى أن الموقف الأميركي الغربي الحالي يعتمد على مواقف عدائية للصين وروسيا ستدفعهما للمزيد من التحالف.

لم تأت نصيحة كيسنجر من فراغ بل من خبرته بمزاج النخبة الأميركية لتعكس حالة الانقسام في الداخل بشأن الموقف الأميركي في دعم أوكرانيا ضد روسيا، وكيسنجر أدرك مدى خطورة الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها المقلقة على حال الاتحاد في الداخل الأميركي، وزيلينسكي سيجد نفسه أمام خيارين أحلاهما مر، فإما القبول بنصيحة كيسنجر بتسوية حسب شروط الرئيس فلاديمير بوتين، وإما تجرع مرارة العلقم التي أضحت حتمية.

ختاما، لا ننسى أن كيسنجر لعب دور كلب الحراسة للنظام الأميركي الذي كان هو أحد مهندسيه، خطابه في دافوس كان مفاجأة لمنتدى تحول إلى أداة للتحريض ضد روسيا، وما طرحه كيسنجر ليس من بنات أفكاره وحده وقد يعكس رؤية صناع القرار في الدولة العميقة بالولايات المتحدة الذين لا يريدون خوض حرب عالمية ثالثة، وربما تكون رؤيته صيغة لحل أطلسي نتيجته لا رابح ولا خاسر فيه إلا أوكرانيا.

|الدكتور قحطان السيوفي، 06-06-2022

5 - أكبر اقتصادات العالم:

تمتلك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي 20.4 تريليون دولار وفقًا لصندوق النقد الدولي. هذا الرقم هو حوالي ربع الاقتصاد العالمي. تحتل الصين المرتبة الثانية بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 14 تريليون دولار. تعد اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم، حيث تمثل حوالي 6 في المائة من الاقتصاد العالمي بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 5.1 تريليون دولار. تحتل الدول الأوروبية ثلاثة مراكز متتالية في المراكز العشرة الأولى، بينما تأتي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في المركز الرابع والخامس والسادس على التوالي. تكمل الهند والبرازيل وإيطاليا وكندا المراكز العشرة الأولى في أكبر اقتصادات العالم. فيما يلي نظرة عامة على أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

أفضل الاقتصادات في العالم:

الولايات المتحدة الأمريكية:

تفتخر الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم. يمثل الاقتصاد الأمريكي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويرجع ذلك إلى البنية التحتية المتطورة والموارد الطبيعية الغنية التي تساهم في الهيمنة الاقتصادية للبلاد.

الصين:

منذ السبعينيات، حولت الصين نموذجها الاقتصادي من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد التصنيع والتصدير. نتيجة لذلك، شهدت الصين نموًا اقتصاديًا سنويًا بنسبة 10٪ سنويًا منذ عام 1978. تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 14 تريليون دولار أمريكي.

اليابان:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليابان يحتل المرتبة الثالثة في العالم. شهدت اليابان ثروة مختلطة في النمو الاقتصادي مع وجود علامات على الركود منذ عام 2008. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد مستقرًا في الأوقات الاقتصادية الصعبة وهناك تقارير عن نمو اقتصادي إيجابي. في عام 2017، شهدت اليابان نموًا اقتصاديًا بنسبة 1.2٪.

ألمانيا:

ألمانيا هي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي السنوي 4.2 تريليون دولار أمريكي، مما يجعلها الرابعة في العالم. العمود الفقري للاقتصاد الألماني هو تصدير الآلات والمركبات والمواد الكيميائية والسلع المنزلية. تساهم القوى العاملة الماهرة بشكل كبير في النمو الاقتصادي. في السنوات الأخيرة، شكلت أزمة اللاجئين وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتحديات ذات الصلة تحديا لقوة الاقتصاد.

فرنسا: تعد فرنسا خامس أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 2.93 تريليون دولار. إن ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الفقر في فرنسا هو انعكاس حقيقي للناتج المحلي الإجمالي المرتفع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الدولة هي واحدة من الدول المصدرة الرائدة في العالم. في السنوات الأخيرة، شكل معدل البطالة المرتفع البالغ 9.6 في المائة تحديا خطيرا للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر البطالة في الانخفاض على مدى السنوات الخمس المقبلة، حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

المملكة المتحدة: بإجمالي ناتج محلي يبلغ 2.94 تريليون دولار، تعد المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد في أوروبا. الاقتصاد البريطاني مدفوع بشكل رئيسي بقطاع الخدمات، الذي يساهم بنسبة 75٪ في الاقتصاد الكلي. كان للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير على اقتصاد البلاد مع خسارة غير مسبوقة قدرها 2، 2-9.5 ٪ من الاقتصاد. ويرجع ذلك إلى الاتفاقيات واللوائح التجارية الجديدة التي يمكن أن تؤثر على تدفق السلع والخدمات إلى البلاد.

مستقبل أكبر الاقتصادات:

سيكون للأسواق الناشئة عواقب بعيدة المدى على مستقبل أكبر اقتصادات العالم. وذلك لأن الأسواق الاستهلاكية توفر فرصًا للنمو الاقتصادي. الاستفادة من الأسواق الاستهلاكية الضخمة ستحدد معدل نمو الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإدارة السليمة للموارد البيئية أن تخلق قادة جدد في المشهد الاقتصادي العالمي.

أكبر اقتصادات العالم

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الدولة المرتبة (مليار دولار)

المرتبة	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
1	الولايات المتحدة الأمريكية	**20.4**
2	الصين	**14**
3	اليابان	**5.1**
4	ألمانيا	**4.2**
5	المملكة المتحدة	**2, 94**
6	فرنسا	**2, 93**
7	الهند	**2, 85**

8	إيطاليا	**2.18**
9	البرازيل	**2.14**
10	كندا	**1.8**

المصدر: https://pl.history-hub.com/najwieksze-gospodarki-swiata

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Gigantyczny program antyinflacyjny. Scholz przedstawił pakiet o wartości 65 mld euro

Kanclerz Niemiec Olaf Scholz zapowiedział dalsze ulgi dla obywateli, by pomóc Niemcom przetrwać skutki rosnącej inflacji. „Zrobimy wszystko, aby obywatele przetrwali ten trudny czas" – zapewnił Scholz i zapowiedział, że rząd pomoże przede wszystkim tym, „którzy mają bardzo mało".

Foto: AFP

Kanclerz Niemiec Olaf Scholz przedstawił trzeci pakiet pomocy antyinflacyjnej

Urszula Lesman, Publikacja: 04.09.2022 11:51

Kanclerz Olaf Scholz ogłosił w niedzielę wyniki porozumienia koalicyjnego w sprawie trzeciego pakietu pomocy dla obywateli dotkniętych skutkami inflacji. Trzeci pakiet pomocy ma łączną wartość 65 miliardów euro – informuje AFP. To znacznie większa suma niż w pierwszych dwóch pakietach pomocowych razem wziętych.

W III pakiecie pomocowym znalazła się jednorazowa pomoc finansowa rekompensująca emerytom ceny energii w wysokości 300 euro. Studenci oraz osoby na stażach zawodowych otrzymają jednorazową dotację w wysokości 200 euro. Poza tym rząd wprowadza obniżone ceny energii, ale tylko w ramach

standardowego zużycia – ponadnormatywne zużycie nie będzie podlegać obniżonym taryfom. „Bardzo poważnie traktujemy obawy ludzi" – powiedział w niedzielę na konferencji prasowej Olaf Scholz. „Nie zostawimy nikogo samego" – podkreślił.

W swoim miesięcznym raporcie Bundesbank przewiduje, że pod koniec roku inflacja przyspieszy.

Z pomocą trzeciego pakietu ulg planowane jest wprowadzenie nowego ogólnokrajowego biletu na publiczny transport. Następca biletu za 9 euro będzie kosztował od 49 do 69 euro miesięcznie. Dobra wiadomość dla odbiorców Hartz IV: Wraz z planowanym wprowadzeniem dochodu obywatelskiego planowane jest podniesienie zasiłku do około 500 euro z 449 euro. Koalicja chce też odciążyć rodziny. Zasiłek na dziecko ma wzrosnąć od 2023 r. o 18 euro.

Olaf Scholz zapowiedział też „największą reformę świadczeń mieszkaniowych w historii Republiki Federalnej Niemiec". Krąg beneficjentów ma wzrosnąć do 2 mln obywateli, co ma także pomóc w rosnących kosztach ogrzewania. Ponadto kanclerz chce wprowadzić nowe ulgi podatkowe dla podatników, a od dochodu podlegającego opodatkowaniu będzie można odliczyć składki emerytalne. Pomoc finansowa wypłacana przez pracodawców pracownikom będą wolne od podatku do kwoty 300 euro.

Niemcy prawdopodobnie przejdą przez zimę bez kryzysu energetycznego, nawet jeśli rosyjski gaz przestanie płynąć - oświadczył kanclerz Niemiec, Olaf Scholz.

„Nasz kraj stoi przed trudnymi czasami" – powiedział Scholz i dodał, że Rosja nie jest już wiarygodnym dostawcą energii a jego rząd szykuje się na całkowiote wstrzymanie dostaw gazu z Rosji. Jednocześnie kanclerz zapewnił Niemców: „Przetrwamy tę zimę". Trzeci pakiet pomocy wiąże się z dużymi pieniędzmi, ale wydatki są konieczne. „Chodzi o bezpieczne przeprowadzenie naszego kraju przez ten kryzys" - powiedział Scholz.

Omid Nouripour, szef partii Zieloni, powiedział na konferencji, iż trzeci pakiet pomocy wyraźnie pokazuje, że Niemiec nie można podzielić, a Republikę Federalną czeka „zimą solidarności". Natomiast szef FDP i minister finansów Niemiec Christian Lindner zapowiedział stałą, ryczałtową stawkę za biuro w domu oraz wolną od podatku premię inflacyjną. Według ministra trzeci pakiet pomocy jest „ogromny".

Wraz z dwoma pierwszymi pakietami Niemiecki rząd uruchomił pomoc w wysokości 95 mld euro. Kanclerz Olaf Scholz po raz kolejny na koniec konferencji zapewnił, że żaden obywatel nie zostanie pozostawiony bez pomocy i wsparcia tej zimy. Zastępca sekretarza Rady Federacji Rosji, były prezydent Dmitrij Miedwiediew, na swoim kanale w serwisie Telegram ostrzegł, że jeśli UE wprowadzi cenę maksymalną na gaz z Rosji, wówczas rosyjski gaz przestanie płynąć do Europy.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/gospodarka/art36986771-gigantyczny-program-antyinflacyjny-scholz-przedstawil-pakiet-o-wartosci-65-mld-

7 - Rośnie ryzyko recesji w Niemczech. Coraz więcej niepokojących oznak

Coraz więcej danych ekonomicznych wskazuje na to, że w Niemczech nadchodzi spowolnienie gospodarcze. Sytuacja prawdopodobnie będzie się zaostrzać; w zależności od tego, jak sroga okaże się zima.

Foto: Bloomberg

Brigitte Scholtes, Publikacja: 07.08.2022 10:31

Po raz piąty z rzędu niemiecki przemysł otrzymał mniej zamówień niż w miesiącu poprzednim. W czerwcu zamówienia spadły o 0,4 procent w stosunku do maja. Na pierwszy rzut oka to niewiele, ale w sumie, w drugim kwartale, daje to spadek wynoszący już 5,6 procent.

Ryzyko recesji rośnie

– Nawet jeśli w tej chwili portfele zamówień nadal są pełne, także ze względu na utrzymujące się problemy z łańcuchem dostaw, raczej nie zapobiegnie to rozlaniu się problemów gospodarczych na produkcję przemysłową – mówi Joerg Kraemer, naczelny ekonomista Commerzbanku. – Ryzyko recesji zatem rośnie – dodaje.

Tego samego spodziewają się także inni ekonomiści. Technicznej recesji, czyli skurczenia się gospodarki w dwóch kolejnych kwartałach, oczekuje również DekaBank.

– Ale może być też tak, że recesja rozciągnie się od czwartego kwartału tego roku do drugiego kwartału roku przyszłego – mówi ekspert do spraw koniunktury Andreas Scheuerle. Jednak spadek zamówień to tylko jeden z przejawów obecnej, trudnej sytuacji koniunkturalnej Niemiec. Przyczyn ich słabości gospodarczej jest bowiem więcej.

Według Federalnej Agencji ds. Sieci dotychczasowe działania na rzecz zmniejszenia zużycia energii są niewystarczające. Jej szef ostrzega, że „jeśli nie zaoszczędzimy dużo i nie dostaniemy dodatkowego paliwa, będziemy mieli problem".

Inflacja zżera siłę nabywczą

Z jednej strony mamy do czynienia z wysoką inflacją, która osłabia siłę nabywczą niemieckich konsumentów. – Ludzie nie mogą już sobie pozwolić na tyle, co dawniej i być może także tego nie chcą – mówi Andreas Scheuerle.

Utrzymuje się ponadto duża niepewność, jakie koszty dodatkowe mogą jeszcze ponieść w związku ze stale rosnącymi cenami energii i dopłatą za gaz. Indeks klimatu konsumenckiego, opracowywany przez instytut badań rynku GfK z siedzibą w Norymberdze pokazał, jak złe są nastroje zakupowe pod koniec lipca. Barometr nastrojów konsumenckich znacznie się wtedy obniżył.

Z drugiej strony osłabiona jest także gospodarka światowa, przede wszystkim gospodarka USA, będących jednym z najważniejszych rynków zbytu dla wyrobów niemieckiego przemysłu. Ponieważ inflacja w USA jest obecnie bardzo wysoka, System Rezerwy Federalnej Stanów Zjednoczonych zacieśnia amerykańską politykę pieniężną znacznie szybciej i mocniej niż czyni to Europejski Bank Centralny (EBC) w strefie euro. I po trzecie, niepewność co do dostaw rosyjskiego gazu ziemnego, również oddziałuje na postawę przedsiębiorstw w Niemczech.

– W zimie prawdopodobnie nie dojdzie do silnej reglamentacji gazu – zakłada Andreas Scheurle z DekaBank. Ale firmy przypuszczalnie będą go oszczędzać, a więc produkować mniej niż byłoby to możliwe w normalnych warunkach.

I wreszcie, nikt obecnie nie wie, jak bardzo koronawirus będzie się ponownie rozprzestrzeniał zimą. Wpłynęłoby to na gospodarkę przede wszystkim wskutek większej liczby zwolnień lekarskich. – W Niemczech najprawdopodobniej nie będzie już więcej lockdownu – uważa analityk. Ale, jak wyjaśnia dalej: „Zawsze trzeba się liczyć z tym, że jakiś zakład produkcyjny lub port w Chinach może zostać tymczasowo zamknięty". A jak to wpływa na łańcuchy dostaw, o tym Niemcy przekonały się na wiosnę.

Z Rosji uciekły już największe firmy kurierskie, w tym giganty z Niemiec. Teraz Deutsche Post wstrzymuje dostawę towarów i przesyłek pocztowych w Rosji.

Firmy sparaliżował strach

Ogólnie rzecz biorąc, optymizm i nastroje przedsiębiorców lecą w dół. Ważny indeks klimatu biznesowego monachijskiego Instytutu Badań nad Gospodarką (Ifo) pokazuje, że sytuacja popytowa pogorszyła się w lipcu w porównaniu z czerwcem. A oczekiwania przedsiębiorców na najbliższe półrocze, które są stale przedmiotem badań analityków z Ifo, także ostro spadły.

– Jest to poziom, który można zaobserwować podczas recesji, odzwierciedla on silne ryzyko – twierdzi Joerg Kraemer z Commerzbank. Jak mówi dalej: „Ostatecznie to przecież Putin siedzi przy kurku z gazem i manipuluje nim tak, żeby maksymalnie podsycić strach przed kryzysem gazowym". Chce w ten sposób wpłynąć na niemiecką opinię publiczną, zmiękczyć ją i zarazem zmęczyć.

– Ta wojna nerwów o gaz niepokoi także przedsiębiorstwa i sprawia, że są ostrożniejsze przy składaniu zamówień – wyjaśnia Joerg Kraemer. W niektórych przypadkach, jak się słyszy, ich klienci już anulowali albo przełożyli swoje zamówienia na później. W praktyce oznacza to, że duża liczba zamówień, która w zasadzie uspokoiła niemiecki przemysł w ostatnich dwóch latach, zużyje się szybciej niż tego oczekiwano.

Długotrwałe zmiany strukturalne

Recesja jest więc niemal nieunikniona, ale mało prawdopodobne jest, by była tak ostra i głęboka jak w przypadku światowego kryzysu finansowego po bankructwie banku Lehman Brothers w 2008 roku, czy w pierwszych miesiącach pandemii.

– W najgorszym razie niemiecka gospodarka może skurczyć się o 0,4 procent – ocenia ekonomista DekaBank.

Ożywienie gospodarcze po recesji jednak też nie będzie tak silne, jak byśmy sobie tego życzyli. Problem niedoborów gazu nadal przecież istnieje. Także w przyszłym roku zimą będziemy zapewne musieli liczyć się z kolejnymi obciążeniami. A to mogłoby skłonić przynajmniej część niemieckiego przemysłu do przeniesienia produkcji za granicę; tam gdzie energia jest tańsza. Obecne trudności mogą więc doprowadzić do długotrwałych zmian strukturalnych w niemieckiej gospodarce.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Deutsche Welle

https://www.rp.pl/dane-gospodarcze/art36828491-rosnie-ryzyko-recesji-w-niemczech-coraz-wiecej-niepokojacych-oznak

8 - Rachunki Niemców za gaz wzrosły trzykrotnie. Ogrzewanie to luksus

Hanower przedstawił plan oszczędzania energii. W ratuszu będzie ciemno, a i prywatne gospodarstwa domowe też będą musiały oszczędzać. Albo płacić znacznie więcej.

Foto: Bloomberg

Deutsche Welle, Publikacja: 29.07.2022 16:48

Wiele osób w Niemczech otrzymuje w tych dniach nieprzyjemną pocztę. Dostawcy energii przerzucają wyższe ceny gazu na swoich klientów. Więcej niż co drugi dom w Niemczech jest ogrzewany gazem.

Na pomoc importerom gazu

Jesienią 2021 roku kilowatogodzina kosztowała średnio około sześciu centów. Obecnie jest to nieco ponad 13 centów, ale cena może być też o wiele wyższa w różnych regionach kraju. Na przykład niemiecki gigant energetyczny Vattenfall pobiera od nowych klientów w Berlinie 25 centów za kilowatogodzinę.

Kolejne wzrosty są tylko kwestią czasu, zwłaszcza jeśli Rosja nadal będzie ograniczać dostawy do Europy. To uderza zwłaszcza w biznesy największych odbiorców gazu.

Od 1 października prąd stanie się jeszcze droższy. Wszyscy odbiorcy gazu zapłacą dodatkowo do pięciu centów za kilowatogodzinę w ramach dodatku solidarnościowego. Mają na nim skorzystać importerzy gazu, którzy otrzymują mniej gazu z Rosji i dlatego muszą go kupować drożej gdzie indziej.

Importer gazu Uniper jest w tak fatalnej sytuacji finansowej, z pomocą musiał mu pospieszyć rząd.

Ceny wzrosły trzykrotnie: Przeciętne czteroosobowe gospodarstwo domowe w mieszkaniu o powierzchni 100 metrów kwadratowych, zużywające 18 000 kilowatogodzin rocznie, jesienią ubiegłego roku płaciło za gaz ziemny 1080 euro. Jeśli weźmiemy pod uwagę obecną cenę gazu i doliczymy do niej pięć centów dodatku, teraz będzie płacić za gaz aż 3240 euro. Odpowiada to przeciętnemu miesięcznemu dochodowi w Niemczech. Gdyby oprzeć się na cenach żądanych przez koncern Vattenfall, rachunek ten byłby jeszcze wyższy.

O ile teraz, latem, w Niemczech jest jeszcze ciepło i większość grzejników jest wyłączona, coraz więcej najemców i właścicieli domów zdaje sobie sprawę, że od jesieni może być bardzo nieprzyjemnie. Wymiana systemu grzewczego opartego na gazie teraz raczej się nie uda. Sezon grzewczy rozpoczyna się za trzy miesiące z hakiem.

Termowentylatory są już prawie wyprzedane: Instalatorzy są przeciążeni pracą i nie mogą zaoferować terminu przeglądu starego systemu grzewczego wcześniejszego niż w październiku. Brakuje również materiałów. Pompy ciepła zasilane energią elektryczną są trudno dostępne. Zanim taki system zostanie zainstalowany u klienta, może minąć wiele miesięcy.

Odkrycie trzech kolejnych złóż ropy i gazu na Saharze, w tym jednego wspólnie z włoskim ENI, pozwoli Algierii zwiększyć dostawy tego nośnika energii do Włoch i do Europy. To istotne, gdy Europa szuka dostawców, którzy zastąpią Rosję.

Drewno opałowe i kominkowe, przenośne termowentylatory, grzejniki i promienniki podczerwieni są już wyprzedane w niektórych sklepach z artykułami budowlanymi i elektrycznymi. Eksperci ostrzegają, że krajowa sieć energetyczna nie jest przystosowana do tak dużego dodatkowego obciążenia przez te urządzenia i w zimne dni może dojść do lokalnych przeciążeń sieci.

Hanower przedstawia plan: Minister gospodarki Robert Habeck od miesięcy apeluje do mieszkańców Niemiec o oszczędzanie energii. Także elektrycznej. Duża jej część

pochodzi z siłowni wiatrowych i słonecznych, ale prawie 14 procent prądu produkują elektrownie opalane gazem ziemnym. Dlatego władze Berlina zdecydowały się wyłączyć oświetlenie 200 zabytków. W wielu gminach obniżono już temperaturę wody w basenach, a z pryszniców płynie tylko zimna woda.

Stolica Dolnej Saksonii, Hanower, jako jedno z pierwszych miast w Niemczech przedstawiła konkretny plan oszczędnościowy. W nadchodzącym okresie grzewczym temperatura w pomieszczeniach w budynkach użyteczności publicznej ma wynosić maksymalnie 20 stopni, przy czym w pomieszczeniach technicznych i magazynowych zostanie obniżona jeszcze bardziej i wyniesie w nich od 10 do 15 stopni.

Zabytki w Hanowerze też już nie będą podświetlane, a wszystkie publiczne fontanny mają zostać wyłączone. Na basenach i otwartych kąpieliskach, ale także w halach sportowych i salach gimnastycznych, z pryszniców nie będzie już płynęła ciepła woda.

W Niemczech nie będzie „policji cieplnej”

Prywatne gospodarstwa domowe odpowiadają za jedną trzecią zużycia gazu w Niemczech. Trudno będzie im dyktować, ile gazu mogą zużywać, bo chroni je przed tym prawo. Mimo to ma zostać uchwalone rozporządzenie, które np. zabroni podgrzewania prywatnych basenów gazem w zimie.

– Ale nie sądzę, że policja będzie odwiedzać wszystkich właścicieli basenów i sprawdzać, czy są one ciepłe, czy nie –

mówi minister gospodarki Habeck, który zastrzega od razu, że nie chciałby żyć w takim kraju.

Polska nie będzie objęta obowiązkowymi redukcjami zużycia gazu, jednak rynek sam już ograniczył zapotrzebowanie. Warszawa ma za to własne propozycje, zmierzające do złagodzenia polityki klimatycznej UE.

Naukowa Rada Doradcza przy Ministerstwie Gospodarki i Ochrony Klimatu, w skład której wchodzi 41 czołowych ekonomistów, już w czerwcu wystosowała list do ministra Habecka, w którym stwierdzają, że apele prawie nigdy niczego nie załatwiają do końca.

Niech sytuację uzdrowią wyższe ceny:

Konsumenci naprawdę oszczędzaliby gaz tylko wtedy, gdyby odczuli kryzys energetyczny w swoich portfelach. "Wysoka cena gazu jest najskuteczniejszą zachętą do ograniczenia zużycia" – czytamy w 9-stronicowym liście członków Rady, którego treść udostępniono DW. Jeśli sygnał cenowy jest nieskuteczny, na przykład dlatego, że niektóre firmy lub prywatne gospodarstwa domowe wiedzą, że tak czy inaczej będą zaopatrywane po stałej cenie, nie mają powodu do oszczędzania zużycia gazu" – stwierdzają autorzy dokumentu.

Ekonomiści nie są zwolennikami pokrywania wyższej ceny gazu przez państwo ani udzielania przez nie obywatelom dalszej pomocy finansowej, poza jednorazową dotacją na energię w wysokości 300 euro. Zamiast tego Naukowa Rada Konsultacyjna proponuje uregulowanie sytuacji na rynku gazu w taki sposób,

aby odbiorcy gazu otrzymywali określony procent swojego zużycia z poprzedniego roku po niższej cenie. Gospodarstwa domowe, które zużyją więcej gazu, musiałyby zapłacić za niego dużo więcej.

Powrót do trybu home office

Profesor Claudia Kemfert z Niemieckiego Instytutu Badań Gospodarczych idzie o krok dalej i zaleca wypłacanie premii tym, którzy oszczędzają szczególnie dużo gazu. Ale minister gospodarki Habeck zdecydowanie tego nie chce.

– Jeśli ktoś mówi: 'Pomogę tylko wtedy, gdy dostanę kolejne 50 euro', powiem mu: 'Nie dostaniesz tego' – stwierdził Habeck w wywiadzie telewizyjnym.

Polska nie obawia się zatrzymania dostaw gazu z kierunku Niemiec, nawet w sytuacji wstrzymania dostaw gazu z Rosji do naszego zachodniego sąsiada, skąd teraz m.in. importujemy gaz. Ministerstwo klimatu i środowiska nie zgadza się także na unijną propozycję ograniczenia zużycia gazu w Europie o 15 proc. od 1 sierpnia.

Minister gospodarki nadal zaleca Niemcom, żeby brać mniejszy i chłodniejszy prysznic, sprawdzić i odpowiednio nastawić domowe systemy grzewcze oraz obniżyć temperaturę w pomieszczeniach.

W związku z utrzymującą się pandemią koronawirusa i spodziewanym wzrostem liczby zakażeń od jesieni, celowe może być również ponowne podjęcie pracy w trybie home office, biurowce wówczas nie musiałyby być ogrzewane. W badaniach

obliczono, że w ten sposób można by zaoszczędzić około pięciu procent energii.

Nie pozostawiać ludzi na łasce losu

Ale czy firmy, które wtedy będą miały niższe koszty ogrzewania, wypłacą swoim pracownikom rekompensatę finansową z tego tytułu? Tego nie wiadomo.

Nie ma też odpowiedzi na wiele innych pytań związanych z obecnym kryzysem energetycznym. Jak duży jest ten margines niepewności, pokazała wizyta Habecka w Bayreuth. Jego dyskusji z mieszkańcami towarzyszyły głośne gwizdy i okrzyki.

Protestujący byli w mniejszości, a ich liczbę szacuje się na kilkaset osób. Jeśli jednak coraz więcej odbiorców gazu otrzyma w najbliższych tygodniach wysokie rachunki, których nie będą w stanie zapłacić, protesty najprawdopodobniej znacznie przybiorą na sile.

To może być gorąca jesień dla rządu w Berlinie i dla całego kraju. Wie o tym dobrze również Robert Habeck, który obiecał w Bayreuth jego mieszkańcom, że nie zostaną pozostawieni sami z kosztami energii.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Deutsche Welle

https://energia.rp.pl/gaz/art36784391-rachunki-niemcow-za-gaz-wzrosly-trzykrotnie-ogrzewanie-to-luksus

9 - Algieria zwiększy dostawy gazu do Europy. Odkryli nowe złoża na Saharze

Odkrycie trzech kolejnych złóż ropy i gazu na Saharze, w tym jednego wspólnie z włoskim ENI, pozwoli Algierii zwiększyć dostawy tego nośnika energii do Włoch i do Europy. To istotne, gdy Europa szuka dostawców, którzy zastąpią Rosję.

Foto: Bloomberg, Piotr Rudzki,

Publikacja: 27.07.2022 18:22

Algieria miała dotąd potwierdzone zasoby 2400 mld m3 gazu ziemnego, przed agresją Rosji na Ukrainę dostarczała Europie 11 proc. gazu, gdy na Rosję przypadało 47 proc. Jest największym eksporterem tego nośnika w Afryce i siódmym na świecie - pisze dziennik „La Tribune".

Pierwsze złoże znajduje się w strefie In Amenas 2 w basenie Illizi. - Podczas próbnego wydobycia stwierdzono wydajność 300 tys. m3 gazu dziennie i 26 m3 kondensatu z pierwszego rejonu i 213 tys. m3 gazu i 17 m3 kondensatu z drugiego - podała w komunikacie państwowa grupa Sonatrach. Do odkrycia drugiego złoża doszło podczas próbnych odwiertów w rejonie Taghit w basenie Bechar, a podczas próbnego wydobycia osiągnięto interesujące wyniki - dodała. Do odkrycia trzeciego złoża doszło w północnym regionie basenu Berline, wspólnie z włoskim koncernem ENI. Podczas próbnego wydobycia uzyskano 1300 baryłek dziennie ropy i 51 tys. m3 gazu. Eksploatacja pierwszego

i trzeciego złoża zacznie się dość szybko, po podłączeniu szybów do istniejących magistrali.

Na początku stycznia Sonatrach ogłosiła plan zainwestowania 40 mld dolarów w latach 2022-26 w poszukiwanie złóż ropy, wydobycie i rafinację oraz w odwierty w ramach szukania gazu ziemnego. Przychody Sonatrach skoczyły w 2021 r. o 70 proc. dzięki zwiększeniu eksportu paliw płynnych o 19 proc. - poinformował w styczniu prezes firmy, Tufik Hakkar.

Poniedziałkowa zapowiedź Gazpromu, że z "powodów technicznych" ponownie zredukuje poziom dostaw gazu dla Europy, trafiła na czołówki światowych mediów. Jasne, to złe wieści dla Europy. Ale też żadne zaskoczenie: kontynent niezmiennie kompletuje zapasy przed zimą i wygląda na to, że przy pewnej dozie szczęścia – przetrwa ją bez dramatycznych zawirowań.

O algierski gaz starają się różne kraje południa Europy, zwłaszcza Włochy i Hiszpania. Podczas szczytu gospodarczego 18 lipca premiera Mario Draghiego i prezydenta Abelmadjida Tebbuna podpisano 5 porozumień o współpracy i o dostawie gazu za 4 mld dolarów. Uczestnikami tej ostatniej umowy są amerykański Occidental Petroleum, ENI i francuski Total. W tym roku Algieria dostarczyła Włochom 13,9 mld m3 tego nośnika, do końca roku obiecała dołożyć 6 mld m3.

Również w lipcu Sonatrach podpisała z francuską grupą energetyczną Engie umowę o sprzedaży sprężonego gazu ziemnego GNL. Gaz cierpi czasem z powodu napięcia w

stosunkach dyplomatycznych. Zmiana stanowiska Madrytu wobec Sahary Zachodniej (z neutralnego na popieranie autonomii marokańskiej) kontrolowanej przez Front Polisario dawnej kolonii hiszpańskiej, do której pretensje rości sobie Maroko, wywołał oburzenie w Algierze. Import algierskiego gazu podmorską magistralą Medgaz przez Hiszpanię zmalał w czerwcu do 22 proc., ustępując Rosji (24 proc.) i Stanom (30 proc.). Po incydencie technicznym w lipcu w Medgaz Sonatrach zawiesiła dostawy do czasu usunięcia przez Hiszpanów tej awarii.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://energia.rp.pl/gaz/art36768861-algieria-zwiekszy-dostawy-gazu-do-europy-odkryli-nowe-zloza-na-saharze

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

10 - زيادة الضرائب ولا سيما الجمركية وعلى القيمة المضافة ستقضي على القدرة الشرائية

خالد أبو شقرا 25 أيار 2022

إجراءات خطة التعافي المالية تدعو إلى "الترحم" على شقيقتها النقدية

زيادة الضرائب في زمن الانهيار "حكم مؤبد" على الاقتصاد بالانكماش (فضل عيتاني)

إقفال أبواب الاستدانة الداخلية والخارجية، ووقف الاعتماد على «المركزي» لتمويل عجز الموازنة بـ»عملياته المالية غير التقليدية»، دفع الحكومة إلى النكش في جيوب المكلفين. فالزيادات الهائلة المقرة والمنتظرة على الرواتب والاجور وبقية المتطلبات الاصلاحية، ستمول بحسب «خطة التعافي» من الضرائب والرسوم. باختصار، ما ستعطيه الدولة بيمينها ستأخذه أضعافاً مضاعفة بيسارها. ستركز تدابير السياسة الضريبية بحسب الخطة المقرة في مجلس الوزراء على توسعة القاعدة الضريبية وزيادة الرسوم تدريجياً، بما فيها: زيادة معدلات الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية والمشروبات السكَّرية وأصناف من السيارات. الزيادة التدريجية للنسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة من 11 إلى 15 في المائة على مدى عامين. تعزيز ضريبة العقارات والممتلكات المبنية.

العدالة الضريبية مفقودة: قبل المجادلة بالآثار السلبية لزيادة الضراب في مرحلة الانكماش الاقتصادي، والاثبات بالارقام من تجربتنا الذاتية أن رفع الضرائب يؤدي إلى تقليص الوعاء الضريبي، فان هذه الضرائب تفتقد للعنصر الاهم في فلسفتها وهو: العدالة. فبعظمها ضرائب غير مباشرة، كضريبة القيمة

المضافة التي تساوي بين الاثرياء والاشد فقراً، وجميعها تفرض على الاقتصاد الشرعي الملتزم والمؤمن بقيام الدولة. فالاقتصاد الموازي يرتبط بعلاقة طردية مع زيادة الضرائب، فـ"كلما ارتفعت الاخيرة كلما نمت وتوسعت القطاعات غير الشرعية"، بحسب رئيس تجمّع سيدات ورجال الأعمال اللبنانيين (RDCL)نيكولا أبو خاطر، و"ذلك طبقاً للقول الفرنسي "Trop d'impôt tue l'impôt"، الذي يترجم "الكثير من الضرائب يقتل الضرائب."

فالمؤسسات الشرعية والمواطن الصالح اللذان أصبحا يشكلان الاقلية، لم يعد بمقدورهما تمويل متطلبات الدولة المتزايدة. وقد جُرّب هذا النظام لمدة 30 عاماً وأثبت فشله. حيث ارتفعت معدلات التهرب الجمركي والضريبي وزاد عدد المواطنين والمؤسسات الذين لا يسددون أبسط فواتيرهم الشهرية كالكهرباء، مع كل زيادة كانت تلحق بالضرائب. ولا سيما أن هذه الزيادات لم تترافق مع إصلاحات بنيوية في بنية الدولة المالية، ولم يتم التشدد بملاحقة المتهربين منها. ورغم تجريب المجرب، فما زالت الحكومة مصرة، بحسب أبو خاطر، على اعتماد النهج نفسه الذي أثبت فشله، و"قد وصلنا إلى مرحلة فقدنا فيها القدرة على إعادة النهوض عبر الاعتماد على تمويل القطاعات الشرعية لبلد منهوب."

تنامي اقتصاد الظل: تشير تقديرات الامم المتحدة إلى أن "التهرب الضريبي فاق 30 في المئة في عام 2018". ومن المتوقع بحسب التطورات أن تكون هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من 50 في المئة بعد بدء الانهيار في نهاية العام 2019. ما يعني عملياً، أن هناك 10 مليارات دولار تنتج ولا تدفع عليها أي رسوم أو ضرائب إذا افترضنا أن الناتج بلغ 21 مليار دولار. وبدلاً من أن يكون التركيز على مكافحة الاقتصاد الموازي لزيادة الايرادات، تتحدى

الدولة "منحى لافر" الذي يظهر أن زيادة الضرائب بشكل غير منطقي وفوق "سقف التحصيل الاقصى" يؤدي إلى تراجع الايرادات وليس زيادتها"، بحسب الباحث الاقتصادي والقانوني في المعهد اللبناني لدراسات السوق كارابيد فكراجيان؛ وهذا يعود لسببين:

الاول، تراجع نسبة الاستثمارات وأعداد المكلّفين. حيث تؤدي هذه الزيادات إلى عدم قدرة المؤسسات على الاستمرار وبالتالي تدفعها إلى الاقفال.

الثاني، زيادة التهرب الضريبي والجمركي والتحول إلى اقتصاد الظل.

عدم الجدوى من زيادة الضرائب: من الواضح أن التوجه لزيادة الضرائب أثبت فشله، وقد أظهرت دراسة أعدها "المعهد" أن رفع الحكومة للضرائب في العام 2018 لزياداة الايرادات من 16.2 تريليون ليرة إلى حدود 18.7 تريليون ليرة، أدى إلى انخفاض الايرادات المحققة إلى 16.1 تريليون ليرة. وقد أعادت الحكومة الغلطة في العام 2019، حيث رفعت الضرائب من جديد فكانت النتيجة انخفاض الايرادات المحققة إلى 15.9 تريليون ليرة.

وعليه فان الضرائب المنوي فرضها في ظل أسوأ تضخم انكماشي قد يشهده بلد، تتجاوز "سقف التحصيل الاقصى" لـ"منحنى لافر". ويكفي بحسب فكراجيان "انعكاسات فرق سعر الصرف لتصبح أي زيادة على الضرائب سلبية وليست إيجابية". وبرأيه فان "الضرائب التي تعتزم الحكومة فرضها تنقسم إلى نوعين: الاول، على الارباح. والثاني هي ضرائب توجيهية بهدف تطبيق سياسة معينة، مثل الضريبة الجمركية. والاخيرة ستكون لها نتائج بالغة السلبية لانها لا ترفع فقط الفاتورة على المستهلك الفقير، إنما تمنع القطاعات الانتاجية من النمو، وتحرمها من القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية. ولا يعود من بعدها للحوافز المالية الاصطناعية التي تعطى لمؤسسات الانتاج

بهدف تنشيطها أو حتى دعمها أي نفع. هذا عدا عن أن الضريبة المرتفعة على الافراد وقطاعات الانتاج ستبعد المستثمرين، وتدفع بالمنتج اللبناني إلى الخروج من السوق باتجاه البلدان التي توفر بيئة أعمال سليمة."

نظام ضرائبي تنازلي: المشكلة بالسياسة الضريبية في لبنان لا تتعلق بحجمها فقط إنما بنوعها. فلبنان يحتل المرتبة 117 من أصل 158 مرتبة في الضرائب التصاعدية، بحسب ما استنتج المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الانسان أوليفييه دي شوتر. فالنظام الضريبي التنازلي المعتمد يدفع الدولة لاستمداد جزء كبير من ايراداتها العامة من الضرائب غير المباشرة، ما يظهر مدى تحيز النظام الجبائي ضد الاشخاص ذوي الدخل المنخفض. وعليه يرى التقرير أن "رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة في جميع المجالات أمر غير حكيم، لانه سيضر بشدة بأولئك الذين يعيشون في قاع الاقتصاد وسيزيد انكماش الطلب."

الحل موجود: بدلاً من زيادة الضرائب يوصي تقرير الامم المتحدة لبنان باجراء إصلاح جبائي تصاعدي جدي في أطار خطة الانعاش الاقتصادي. خصوصاً انه لا يتم تحصيل سوى 11 في المئة من الايرادات الضريبية من خلال نظم تصاعدية. كما كان من الممكن تحصيل ما يقدر بـ12.8 مليار دولار بحلول عام 2020 لو تم فرض ضريبة على الثروة بنسبة 2 في المئة في عام 2010. وهذا طبعاً ما لم ولن يحصل.

صرخات قطاع الاعمال في الداخل بمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، ومناجاة الخارج اعتماد نظام ضريبي عادل لا يرددهما إلا الصدى. فالحكومة في خطتها للتعافي تقر الزيادات على الضرائب مع التعهد بالاصلاح. وكما جرت العادة ستهمل الاخيرة، وتبقى الضرائب ترهق الطبقات

الفقيرة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. لا سيما إذا ما أضيفت على الاجراءات النقدية التي تقضي بشطب نحو 70 مليار دولار من حقوق المودعين. وما على المواطنين إلا تعليق آمالهم على البرلمان لاسقاط الخطة وفرض شروط أكثر عدالة.

https://www.nidaalwatan.com/article/81162-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%81%D9%8A?utm_campaign=Post-77073&utm_medium=email&utm_source=CMS-2

11 - إيرادات الدول العربية من النفط في 5 سنوات حوالي 1.8 تريليون دولار... وتريدون أن تخرج واشنطن من المنطقة!

مقالتي في موقع الميادين نت

واشنطن باقية في المنطقة وتتمدد؟ حسابات النفط كثيرة

زياد غصن

جاءت زيارة الرئيس الأميركي للمنطقة واجتماعاته لتؤكد أن معظم ما ذهب إليه السياسيون والمحللون في أعقاب الانسحاب الأميركي المفاجئ من أفغانستان كان خاطئاً أو مبنياً على الرغبات أكثر من الحقائق والمصالح العميقة، فالولايات المتحدة باقية في المنطقة، ولن تنسحب منها باتجاه آسيا بغية التفرغ لمواجهة الصين، كما كان البعض يرددون منذ فترة زمنية ليست قليلة، وهذا درس كان

يجب أن نفهمه جميعاً عندما تمكّنت القوات السورية، بدعم من حلفائها، من تحرير أو استعادة مناطق واسعة من البلاد في العامين 2017 و2018.

آنذاك، اعتبر البعض أنّ واشنطن هُزمت في سوريا مع خسارة فصائلها المسلحة مناطق نفوذها في أنحاء مختلفة من البلاد، بل هناك من وصل إلى قناعة مفادها أنَّ الإدارة الأميركية فوّضت روسيا بالملف السوري، لكن ما حدث لاحقاً أن واشنطن سارعت إلى مقاربة التطورات الميدانية على الأرض السورية باستراتيجية جديدة تقوم على محورين أساسيين:

المحور الأول هو تثبيت قواعد عسكرية لها تحول دون استكمال الجيش السوري خطة زحفه، ولا سيما باتجاه المنطقة الشرقية الغنية بالثروات والموارد الطبيعية، وما يرتبط بتلك القواعد من تقديم دعم عسكري مباشر لميليشيا قسد وللعمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية.

والمحور الآخر هو توسيع دائرة الحرب الاقتصادية لتشمل منع استثمار دمشق معابرها الحدودية في زيادة أفق انفتاحها الاقتصادي على الأسواق الخارجية، ومحاولة تقويض عمل قطاعات اقتصادية أساسية، كالطاقة والصناعة وإعادة الإعمار، عبر إقرار قانون "قيصر".

ويبدو أنَّ البعض في قراءته للمشهد السياسي لم يميّز بين ثبات الأهداف الأميركية في المنطقة وتباين سياساتها واستراتيجياتها المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، وهذا ربما ما يوضحه مثلاً الموقف الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، وتطور مستوى العلاقات مع دمشق، وخصوصاً منذ بداية عقد التسعينيات ولغاية تاريخه، والموقف من المشروع الكردي في كل من العراق وسوريا من جهة، والمشروع الكردي في تركيا من جهة ثانية.

3 عوامل أساسية

إلى جانب أمن "إسرائيل"، الذي لم تجرؤ إدارة أميركية منذ أربعينيات القرن الماضي على التهاون به، أو ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي والدولي لجهة القوى الفاعلة والمؤثرة، من حكومات وأحزاب وحركات سياسية، وموقفها من الكيان الصهيوني، فإنَّ ملف الطاقة وما تملكه المنطقة من أوراق مؤثرة فيه لا يزال يشكل أحد أهم الملفات الموجهة لأولويات السياسة الخارجية الأميركية، وخصوصاً أن أزمة الطاقة العالمية التي بدأت ملامحها بالتشكل العام الماضي، ثم تسارعت أحداثها وفصولها بعد الحرب الأوكرانية، أكّدت مجدداً أهمية مصادر الطاقة التقليدية والاستثمار فيها وضمان تدفقها إلى الأسواق العالمية، وتحديداً الغربية منها.

لذلك، لم تكن أي إدارة أميركية في وارد التنازل عن المكاسب التي حققها الغرب بحروبه المدمرة، العسكرية منها والاقتصادية، بغية الظفر بمصادر الطاقة والتحكّم فيها، وهي حروب أتاحت له الانتقال تدريجياً من السيطرة عالمياً على تجارة النفط والغاز إلى السيطرة على منابعهما بأشكال مختلفة، لكن هل يبدو نفط المنطقة وغازها مؤثرين إلى درجة حرف سياسات دول عظمى؟

هناك 3 عوامل يمكن القول إنها تمنح قطاع النفط والغاز في المنطقة أهمية تبدو مختلفة عن غيرها من باقي مناطق العالم:

- العامل الأوّل يتعلّق بحجم الاحتياطات المؤكدة والإنتاج اليومي لبعض دول المنطقة من النفط والغاز، والمؤثر بشكل مباشر في حالة الأسواق العالمية وأسعار حوامل الطاقة فيها. وفي الحالات الطبيعية، فإنَّ الدول تحرص في سياستها الخارجية على بناء علاقات مع الدول المصدّرة لحوامل الطاقة والمواد الأولية والسلع المصنعة، بغية ضمان استقرار توريداتها من تلك المواد والسلع، فكيف الحال مع منطقة تشكل احتياطات دولها العربية فقط نحو 53.8% من

إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية، وفق بيانات المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط "أوابك".

ويصبح للأمر بعد مختلف مع تمركز هذه الاحتياطات في دول أساسية، كالمملكة العربية السعودية، التي تشكل احتياطاتها المؤكدة من النفط نحو 19.58% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، والعراق نحو 11.11%، والإمارات 8%، والكويت 7.60%. وعلى الضفة الأخرى، تأتي إيران باحتياطات تقدر نسبتها بأكثر من 16% من إجمالي الاحتياطات العالمية.

زياد غصن

12 - هل تصمد الاقتصادات العربية أمام مجاعة عالمية متوقعة؟

صدر الصورة، GETTY IMAGES

26 مايو/ أيار 2022

يومًا بعد يوم تتعالى التحذيرات الدولية من احتمال حدوث مجاعة وركود في أنحاء العالم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

فقد حذر ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي، يوم الأربعاء 25 مايو/أيار من أن حرب روسيا في أوكرانيا وتأثيرها في أسعار الغذاء والطاقة، وأيضًا توفر الأسمدة، قد يثيران ركودًا عالميًا.

وقال مالباس أمام ندوة استضافتها غرفة التجارة الأمريكية إن اقتصاد ألمانيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم، تباطأ بالفعل بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وقال إن انخفاض إنتاج الأسمدة سيزيد الأوضاع سوءًا في مناطق أخرى.

وأضاف أنه من المتوقع أن يعاني اقتصاد كل من أوكرانيا وروسيا من انكماش كبير في حين تشهد أوروبا والصين والولايات المتحدة تباطؤًا في النمو.

وحسب ما ذكره مالباس فإن الدول النامية هي الأكثر تضررًا بالنظر إلى النقص في الأسمدة ومخزونات الغذاء وإمدادات الطاقة، إلا أنه لم يقدم أي تفاصيل بشأن متى قد يبدأ ركود عالمي.

تحذير تلو الآخر

التحذير الجديد يأتي بعد نحو أسبوع من تحذير مماثل للأمم المتحدة قالت فيه إن العالم قد يواجه مجاعات تستمر لسنوات بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال الأمين العام للمنظمة أنطونيو غوتيريش إن الحرب أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الدول الفقيرة بسبب ارتفاع الأسعار.

وأضاف أن العالم قد يواجه نقص إمدادات الغذاء عالميا في الأشهر المقبلة، إذا لم يتم إعادة الصادرات الأوكرانية إلى مستويات ما قبل الحرب.

يأتي هذا في وقت طالبت كريستالينا غورغييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، الحكومات بدعم كلفة الغذاء والطاقة للطبقات الفقيرة في المجتمع، وحذرت، في حديث لبي بي سي، من احتجاجات كالتي شهدتها سريلانكا مؤخرا وأسقطت الحكومة.

وقالت غورغييفا إن الدعم يجب أن يقدم "بطريقة هادفة جدا، ويفضل أن يكون ذلك من خلال تقديم الإعانات مباشرة إلى الناس".

تضرر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من جانبه قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إن "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متضررة بشدة بالتأثير المتواصل للأزمة الأوكرانية نظرا لاعتماد دول شمال أفريقيا الشديد على واردات الغذاء، ما يجعلها عرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية".

وأضاف "تستورد المنطقة حوالي 42 بالمئة من القمح و23 بالمئة من الزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا. تستورد مصر، ليبيا، لبنان، اليمن، تركيا، تونس، وأرمينيا ما لا يقل عن نصف احتياجاتها من القمح والزيوت من أوكرانيا وروسيا بينما تعتمد العديد من دول المنطقة بشكل معتدل على الواردات من الزيوت النباتية من الدولتين".

وأشار برنامج الأغذية إلى أن "قبل شهر من اندلاع الصراع في أوكرانيا، ارتفع سعر دقيق القمح بنسبة 47 بالمئة في لبنان و11 بالمئة في اليمن، 15 بالمئة في ليبيا، 14 بالمئة في فلسطين، وتقريبا 10 بالمئة في سوريا".

وتواجه دول عربية كثيرة، تعتمد على استيراد القمح الروسي والأوكراني، تحديا كبيرا لضمان إمداداتها، في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا والعقوبات الغربية الواسعة المفروضة على موسكو.

ويرى مراقبون أن التداعيات تختلف حسب كل دولة، فعلى المدى القصير فإن أكثر الدول تضررا هي لبنان واليمن، أما على المدى المتوسط فهناك مخاوف من كارثة كبيرة خصوصا في مصر التي تعد أكبر مستورد للقمح في العالم.

معاناة الاقتصادات العربية

وتعاني معظم الاقتصادات العربية خلال السنوات القليلة الماضية وزاد من تلك المعاناة وباء كورونا وبعدها حرب أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الوقود والسلع الغذائية والأدوية.

ففي لبنان، تشهد البلاد أزمة مالية واقتصادية منذ الربع الأخير من 2019، أدت إلى تدهور أسعار الصرف وضعف ثقة العملاء بالقطاع المصرفي المحلي.

وفقدت الليرة أكثر من 95% من قيمتها منذ 2019 عندما كان يجري تداولها عند 1500 مقابل الدولار قبل أن تنزلق البلاد نحو انهيار اقتصادي.

وفي تونس تأمل الحكومة في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتحسين الوضع الاقتصادي الذي يعاني من الانكماش وارتفاع مؤشرات التضخم والدين العمومي والبطالة بسبب عدم الاستقرار السياسي منذ ثورة 2011.

ودعا البنك تونس إلى إجراء "إصلاحات عميقة جدا" لإخراج البلاد من أسوأ أزمة اقتصادية منذ استقلال البلاد في خمسينيات القرن الماضي لكن الحكومة تخشى أن تفاقم هذه الإصلاحات أوضاع التونسيين الصعبة بالأساس.

أما في مصر فقد واصل معدل التضخم السنوي الارتفاع ليبلغ 14,9 % في شهر أبريل/نيسان، حيث تستمر موجة ارتفاع أسعار الغذاء.

وأفاد الجهاز المركزي المصري للإحصاء أن "معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 14,9 % لشهر ابريل (نيسان) 2022 مقابل 4,4 % لنفس الشهر من العام السابق".

وعزا جهاز الإحصاء الزيادة في معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار "الطعام والمشروبات" بنسبة تخطت 29 % على رأسها الخضروات والزيوت والحبوب.

وكانت مصر خفضت قيمة عملتها المحلية أمام الدولار الأمريكي قبل نحو شهرين بنسبة بلغت حوالي 17 % في محاولة للحد من تبعات أزمة حرب أوكرانيا.

ولا يختلف الوضع الاقتصادي في كل من اليمن وليبيا والسودان وسوريا وإن اختلفت بعض أسباب التدهور، لكن يبقى وباء كورونا وحرب أوكرانيا من ضمن الأسباب المشتركة التي أدت إلى سوء الوضع الاقتصادي في الدول العربية.

إلى أي مدى أثرت حرب أوكرانيا على الوضع الاقتصادي في بلدانكم؟

كيف تتعايشون مع الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية؟

إلى أي مدى توجد رقابة على الأسعار للحد من جشع البعض؟

هل قدمت الحكومات ما يكفي من مساعدات للفقراء والمحتاجين؟

سنناقش معكم هذه المحاور وغيرها في حلقة الجمعة 27 مايو/ أيار

خطوط الاتصال تفتح قبل نصف ساعة من البرنامج على الرقم 00442038752989.

إن كنتم تريدون المشاركة عن طريق الهاتف يمكنكم إرسال رقم الهاتف عبر الإيميل على nuqtat.hewar@bbc.co.uk

يمكنكم أيضا إرسال أرقام الهواتف إلى صفحتنا على الفيسبوك من خلال رسالة خاصة Message

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-61598028

رابعاً - أخبار الاقتصاد السوري:

13 - من إعادة إنتاج الحرب إلى تشديد العقوبات الاقتصادية...

فرضية التصعيد الغربي على الساحة السورية رداً على ما يحدث في أوكرانيا.

زياد غصن: مقالتي في صحيفة الأخبار... [١٦/٣/٢٠٢٢]

سورية مختبَراً لـ«الانتقام»: أيّ خيارات بِيَد الأميركيين؟

لا يبدو مستبعداً أن تلجأ الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، في إطار الكباش المتصاعد مع روسيا، إلى تصعيد الأوضاع الميدانية في سورية، أو فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، أو تشديد ما هو مفروض منها، وذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من استنزاف دمشق حليفة موسكو، وزعزعة استقرار ساحة نفوذ روسي أساسية

ليس الملفّ الاقتصادي وحده ما يُقلق السوريين اليوم جرّاء مفاعيل الأزمة الأوكرانية؛ فالساحة السورية لا تزال مفتوحة على خيارات عديدة، ترتبط بتطوّرات الموقف الغربي من العملية العسكرية الروسية من ناحية، وبالغاية التي يمكن أن يحقّقها الغرب جرّاء أي تصعيد محتمل على الجبهة السورية من ناحية أخرى. ومثل هذا الاحتمال، معتاد تاريخياً في الأزمات والصراعات الدولية، حيث تتعدّد ساحات المواجهة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لا بل إن سياسة بعض الدول تقوم أصلاً على تصدير أزماتها الداخلية إلى الخارج، سواءً عبر شنّ حروب عسكرية واقتصادية مباشرة، أو افتعال الفوضى ونشرها دولياً، وذلك كي يتسنّى لها ترتيب أوراقها من جديد، وتحقيق عملية إشغال واستنزاف للخصم وحلفائه، وهو ما برعت الولايات المتحدة فيه طيلة عقود طويلة من الزمن. ولذا، لا تستبعد دمشق إمكانية تسخين الغرب للساحة السورية

تحقيقاً لهدفَين: الأوّل هو استنزاف موسكو عسكرياً على جبهة أخرى غير الجبهة الأوكرانية؛ والثاني معاقبة سورية على موقفها المؤيّد للعملية الروسية.

أوراق للّعب

على رغم أن الولايات المتحدة لم تضع بعد حدوداً للمواجهة الدائرة بينها وبين روسيا، إلّا أن ذلك لا ينفي احتمال التحرّك الغربي في سورية، إذ بحسب ما يعتقد الباحث الأكاديمي، عقيل محفوض، فإن «إحدى الجبهات المحتملة للتوتّر بين روسيا والغرب، هي سورية، التي كانت ولا تزال تشكّل حيّز تفاهم بين روسيا والولايات المتحدة، وقد نجح الطرفان في احتواء أيّ انزلاق محتمل إلى المواجهة فيها. لكن، ومع افتراض صعوبة التوصّل إلى تسوية في أوكرانيا، أو في حال قرّر الغرب تنفيذ سياسات احتواء شاملة ومركّبة حيال روسيا وحلفائها، فإن الموقف بين الدولتَين في سورية يصبح مرشّحاً لمزيد من الاحتدام». ويرى محفوض، في حديث إلى «الأخبار»، أن الغرب «قد لا يفضّل الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا في أوكرانيا، وذلك بسبب وجود إكراهات كثيرة، ولذا فهو قد يتّجه إلى مراجعة التفاهمات مع روسيا في سورية، ويحرّك الميدان، وقد يدفع بالمزيد من الموارد والأسلحة، ويحشد المزيد من القوة من أجل إعادة إنتاج الحرب، من خلال دعم الجماعات المسلحة في إدلب، والمزيد من الدعم لمشروع الإدارة الذاتية وقسد في منطقة الجزيرة السورية».

ومن هنا، تَبرز توقّعات بإمكانية أن تشهد بعض المناطق، وتحديداً البادية السورية بطرق مواصلاتها ومنشآتها الاستراتيجية، زيادة في عدد العمليات التي ينفّذها تنظيم «داعش»، والتي تستهدف فقط وحدات الجيش السوري والتجمّعات السكنية، فضلاً عن إمكانية تشجيع الفصائل المسلّحة في إدلب، لا على استهداف نقاط تمركز الجيش والتجمّعات السكنية فقط، بل وأيضاً تنفيذ

هجمات ضدّ أماكن تواجد القوات الروسية وقواعدها، باستخدام أسلحة صاروخية أو طائرات مسيّرة، كما حدث في فترات سابقة. أمّا بالنسبة إلى الدور الإسرائيلي على الساحة السورية، فهو برأي المدير السابق لـ«مركز دمشق للأبحاث والدراسات» (مداد)، هامس زريق، «يبقى الأخطر في ضوء مفاعيل الاتفاق النووي الإيراني المحتمل إحياؤه، والذي يمكن اعتباره بشكل أو بآخر مرتبطاً مع الروس». ويلفت زريق إلى أن «الإسرائيليين لن يقبلوا بتفاهم مع إيران لا يشمل الصواريخ الدقيقة التي بات يملكها حزب الله، والوجود الإيراني المرافق له في سورية، وكذلك القدرات الصاروخية المعروفة للجيش السوري، وبالتالي يصبح من الصعوبة تحديد ردّة فعل إسرائيل، التي يمكن أن تتحرّك زاعمة أنها تدافع عن أمنها القومي»

مزيد من الضغط

على المستوى الاقتصادي، الذي ربّما يكون العمل فيه أسهل بالنسبة إلى الغرب حالياً، بالنظر إلى وجود سلسلة طويلة من العقوبات المُطبَّقة بحق سورية منذ اندلاع أزمتها في عام 2011، فإن غالبية التوقّعات تذهب في اتّجاه إمكانية تشديد الغرب عقوباته الاقتصادية على دمشق، خاصّة أن جوهر الموقف الغربي من العملية الروسية في أوكرانيا استند أولاً إلى مبدأ فرض عقوبات سياسية واقتصادية، وذلك قبل المباشرة بتقديم الدعم العسكري لكييف. وهنا، يشير الباحث زريق إلى أن جانباً من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد السوري يتمثّل في «تأثير العقوبات الغربية الأخيرة على عمل الشركات الروسية الخاصة في سورية، عدا تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي يمكن أن تَنتج من هذه الحرب». لكنه يعتقد أن هذا التهديد «يمكن أن يتحوّل إلى فرصة؛ فإذا استطاعت موسكو الخروج من العلاقة مع الشركات

الغربية، وأنشأت نظاماً خاصاً بها يكون مدعوماً من دول أخرى كالصين وغيرها، قد يتيح هذا للشركات الخاصة الروسية، التي وقّعت سابقاً عقوداً مع الجانب السوري، العمل بحرية وتنفيذ مشروعاتها، الأمر الذي من شأنه مساعدة الاقتصاد السوري على التحسّن».

https://www.al-akhbar.com/World/332937/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A8-%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8-%D9%8A-%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%8A%D9%86

14 - مسيرة بنك الشام الإسلامي

تأسس بنك الشام، المصرف الإسلامي الأوّل في سورية، كشركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية – سجل تجاري رقم 14809 وسُجِّل في سِجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15، يتخذ بنك الشام الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطة وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية.

المقر الرئيسي: دمشق – سورية

الشركة الفرعية: أموال Amwal

تأسيس مصرف الشام – سورية

51% للسوريين والباقي لشركاء كويتيين وخليجيين

تم تأسيس مصرف الشام في سورية برأسمال مصرح 100 مليون دولار والمدفوع 50 مليون دولار وعقد رئيس مجلس الادارة لشركة الشال للاستثمار جاسم خالد السعدون مؤتمراً صحفياً في فندق شيراتون بهذه المناسبة وشارك فيه كل من السفير السوري لدى الكويت علي عبدالكريم ومدير عام شركة الشال للإدارة والاستثمار في سورية فيصل الخطيب ومدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية السورية فيصل الداودي ورئيس المديرين العامين ورئيس الجهاز التنفيذي في البنك التجاري جمال المطوع ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة الاوراق المالية علي الموسى والمدير العام لشركة الدار لإدارة الاصول الاستثمارية عبدالرحمن الداود.

سورية تختلف عن كثير مما عداها من دول المنطقة، فحتى وقت قريب كان القطاع المصرفي حكراً على القطاع العام، وعندما تم فتح السوق المصرفي للقطاع الخاص عام 2003، غطى القانون العمل المصرفي التقليدي فقط، وترتب عليه تأسيس سبعة بنوك بمشاركات سورية عربية، وعندما بدأت 'الشال' مشروع دراسة لتأسيس اول بنك اسلامي في سورية بطلب من مجموعة من المساهمين الرئيسيين من سورية ومن خارجها، احتاج الامر الى نحو عامين حتى صدور تشريع خاص يغطي العمل المصرفي الاسلامي.

قرر مجلس الوزراء السوري في ابريل 2006 الموافقة على تأسيس ثلاثة بنوك اسلامية، أحدها مصرف الشام، حيث يتقاسم المساهمة فيها 51% للسوريين و49% لمن عداهم، لافتا الى ان مصرف الشام ليس استثناء، اذ

يساهم برأسماله وبنسبة 26% مساهمون رئيسيون من رجال الاعمال في سورية وفي مقدمتهم: نبيل الكزبري، فيصل الخطيب، لؤي الاعسر، محمد الصباغ، ماهر مملوك، علي خوندة. كما يساهم في البنك عدد اخر من الشخصيات الاقتصادية وعدد من كبار الخبراء السوريين وخزانة تقاعد المهندسين التي تضم أكثر من ثمانين ألف مهندس سوري.

واكد على انه سوف يطرح لاحقا 25% في اكتتاب عام للسوريين في سورية وخارجها وبشكل رئيسي لصغار المستثمرين منهم لضمان انتشار ملكية البنك، وتوقع ان تبدأ عملية الاكتتاب في شهر مايو المقبل وتستمر لمدة اسبوعين.

الهيئة الشرعية

الدكتور أحمد محمد أمين حسن ّ رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الأستاذ عبد السلام عبد المنعم محمداه ّ نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضو هيئة الرقابة الشرعية

مجلس الإدارة: يتولى ادارة البنك مجلس ادارة اول مكون من 7 أعضاء،

1. السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة
2. نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة
4. الدكتور غياث القطيني عضو مجلس الإدارة
5. السيد محمد سعيد الزعيم عضو مجلس الإدارة
6. السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة
7. السيد إياد خالد الطباع عضو مجلس الإدارة

وتعمل لجنة المؤسسين المكونة من المساهمين الرئيسين وكل من الشال في الكويت والشال في سورية وفريق استشاري مميز يرأسه كل من د. محمد العمادي ود. رياض الداودي على تهيئة كل ما هو ضروري لبدء البنك عمله فور تأسيسه.

واوضح انه تم حصر أفضل الخيارات لمواقع المقر المحتملة وحتى التفاوض الاولي على تكاليفها، وكذلك التفاوض على تقديم عروض تفصيلية للهيكل التنظيمي وتوصيف وظائفه ومكننة اعماله شاملا دورته المستندية، وحتى البحث فيمن يشغل وظائفه التنفيذية الرئيسية. وعليه نتوقع في الشال بداية سريعة وسلسة وعملا مثمرا للبنك في سوق واعد وبقيادة مستثمرين روعي تماما تجانسهم وقدراتهم المهنية والمالية والتزامهم الاستراتيجي مع المشروع.

سعر الاكتتاب:

أعلن جاسم السعدون ان سعر الاكتتاب سيكون ألف ليرة سورية للسهم الواحد ونفى وجود حاجة في الوقت الراهن لزيادة رأس مال المصرف لكيلا يشكل ذلك عبئا على مجلس الادارة. ووصف المزايا الاستثمارية في سورية بانها أكبر بكثير من حجم المخاطر.

مشروع متميز: وصف علي الموسى المصرف الجديد بانه مشروع متميز وان مشاركة مجموعة الاوراق فيه تأتي في اطار استراتيجية لتنويع مجالات الاستثمار. وقال ان الاقتصاد السوري واعد ويشتمل على العديد من الفرص والخدمات واضاف سوف نوظف مساهمتها لدخول السوق السوري للاستثمار مستقبلا بشكل مباشر خصوصا على ضوء خبرات المساهمين السوريين.

نواة للتعاون: رحب السفير السوري علي عبد الكريم بولادة المشروع الجديد كنواة لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والمالي والاستثمار بين الكويت وسورية. وقال ان المشروع الجديد حظي بمتابعة جادة من قبل الجهات الرسمية السورية وعلى اعلى المستويات. واضاف ان بلاده ستوفر المناخ الاستثماري الامان الذي يحتاجه رأس المال العربي والخليجي، لافتا الى وجود استثمارات كويتية في سورية تتسم بالحجم الكبير وتدعو الى الفخر والاعتزاز.

مؤسسون رئيسون: يساهم في بنك الشام مؤسسون رئيسيون من خارج سورية، وفي مقدمتهم (حسب نسب ملكياتهم):

1 - شركة دار الاستثمار: 12.5%
2 - البنك التجاري الكويتي: 10.0%
3 - بنك التنمية الاسلامي: 9.0%
4 - مجموعة الاوراق المالية: 5.0%
5 - شركة الشال للاستثمار 4.5%
6 - شركة المهيدب القابضة 3.0% (السعودية)
7 - الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار 3.0%
8 - الدكتور علي خليفة الكواري 2.0% (قطر)

المكان المناسب: عزا جمال المطوع سبب مشاركة البنك التجاري في رأس مال مصرف الشام الى رغبة ادارته في اقتناص الفرص المناسبة في المكان المناسب والتوجه الاستراتيجي لهذه الادارة في التوسع اقليميا. وأثنى على مهنية المؤسسين وجديتهم وقال ان التوليفة الموجودة في المصرف المذكور متنوعة الخبرات ووعد توظيف خبرة البنك التجاري في خدمة اعمال وانشطة المصرف.

تغطية 75% والعائد 18%: أعلن السعدون عن تغطية ما نسبته 75% من رأس مال المصرف وتوقع ان يذهب البنك في اعماله في جميع الاتجاهات مثل ادارة الاموال وتقديم الخدمات والتمويل والاستثمار في الزراعة والنفط، وكذلك الدخول في مشاريع واعدة سواء بالإقراض أو المساهمة والمشاركة وقال ان نشاط المصرف يتصف بالعمل المحترف والنظيف وان متوسط العائد المتوقع بحدود 18%.

وعاء استثماري: قال فيصل الخطيب ان المصرف يشكل حلقة جديدة لاستقطاب الاستثمارات العربية ووعاء مناسبا وجيدا على ضوء المناخ الاستثماري الصحي والجاذب لرؤوس الاموال المحلية والخليجية.

رغبة في التوسع: قال عبد الرحمن الداود ان اهتمام دار الاستثمار بالمشاركة في رأس مال المصرف الجديد ينبع من رغبتها في التوسع بأعمالها عربية في ظل بيئة استثمارية مناسبة. وابدى استعداد شركة الدار لتقديم جميع وسائل الدعم والمساندة للبنك الجديد وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لذلك.

تعميق التجربة: نفى رياض الداودي وجود اي عقبات قانونية في بلاده بشأن تعميق تجربة مصرف الشام او غيره من المصارف الاخرى، خصوصا ان هناك قانوناً واضحاً بالنسبة لتأسيس المصارف الاسلامية في سورية.

حجم الاقتصاد السوري: تحدث جاسم السعدون عن بداية عمل شركة الشال في سورية من خلال مشروع المركز الطبي الدولي برأسمال 20 مليون دولار. وقال ان حجم الاقتصاد السوري يصل الى 23 مليار دولار ووصفه بالمتعطش للمصارف الخاصة كما وصف مؤسسي البنك بالمساهمين المتجانسين والقادرين على توفير جميع وسائل الدعم الفني والمتبني للبنك.

https://alqabas.com/article/186163-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-51-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8

15 - كلمة السيد أحمد يوسف اللحام الرئيس التنفيذيً لبنك الشام

يسعدني أن أجدد اللقاء بكم كما في كل عام، شاكرا دعمكم المتواصل الذي يعد المحفز الأول لإدارة بنك الشامً في متابعة التقدم، وكما اعتدنا أن نلتقي سويا من خلال هذا التقرير السنوي لنقيم أداء العام المنصرم، فقد كان لثبات والتزام الفريق الإداري في بنك الشام أثر كبير حيث ساهم في تحويل التحديات إلى إنجازات على الرغم من الآثار السلبية التي ألقت بظلالها فقد استطعنا مواجهة هذه التحديات بكل كفاءة واقتدار، وإدارة موجودات ومطلوبات البنك ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة، ومن هذا المنطلق، يطيب لي أن أقدم لكم جملة من إنجازات بنك الشام خلال العام 2021 .

فابتغاءً لتحقيق النمو السريع المنشود على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية وتماشيا مع توجيهات مصرف سورية

المركزي لاستخدام الخدمات الإلكترونية المتطورة فقد أطلق بنك الشام خدمة الدفع الالكتروني عبر نقاط البيع ً POS لتتيح لحاملي البطاقات المصرفية الصادرة عن بنك الشام تسديد ثمن مشترياتهم إلكترونيا، كما تم إطلاق بطاقة (ترست) Trust - كأول بطاقة ائتمان معتمدة من مصرف سورية المركزي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتيح لحاملها تسديد قيمة مشترياته عبر نقاط البيع POS،بالإضافة لإطلاق خدمة الحساب الإلكتروني Account-E) ً)التي تتيح للمتعاملين فتح حساب مصرفي مجانا دون الحاجة لزيارة فروع البنك، للتعامل والدفع بطريقة إلكترونية .

وعلى صعيد الفروع المصرفية وبهدف مواصلة خطتنا في تحقيق الانتشار الجغرافي وزيادة قاعدة عملائنا المستهدفين من بنك الشام تم خلال عام 2021 ً افتتاح فرع الباكستان وذلك استكمالا لسعينا في أن تكون الفروع ذات ملكية خاصة للبنك، وحرصنا على شراء عقارات جديدة، فقد قمنا بشراء عقار جديد في حي الفرقان بمدينة حلب .ً وتأكيدا على التزام بنك الشام برسالته في بناء وتقوية الشراكات وعلاقات التعاون الممكنة مع العملاء والشركاء المحليين وتعزيز دوره في خدمة المجتمع المحلي بتفعيل التواصل مع مختلف المؤسسات، وقع بنك الشام سلسلة من الاتفاقيات مع نقابة أطباء الأسنان في دمشق وطرطوس وحلب واللاذقية، كما تم توقيع اتفاقية بين بنك الشام وشركة الهرم للحوالات المالية الداخلية تمكن المتعاملين من تنفيذ الحوالات المالية الداخلية بالليرة السورية من رصيد حسابهم المصرفي لدى البنك وتسليمها

للمستفيدين نقدا عن طريق أي فرع لشركة الهرم من الفروع المنتشرة في سورية . أطلق خلال عام 2021 العديد من النشاطات ً وإيمانا منا بأهمية تبني مبادرات للمسؤولية الاجتماعية نؤكد على استمرار ريادة بنك الشام في هذا المجال، فقد أ والمبادرات المجتمعية بمختلف القطاعات خلال المناسبات العالمية والدولية وشهور التوعية والأعياد، وذلك بمعدل نشاطين كل شهر، فهذا الدور جزء لا يتجزأ من عملياتنا التي تساعدنا على تحقيق النجاح المستمر .

وفي القطاع التعليمي استقبل بنك الشام في إدارته العامة مجموعة من متدربي برنامج "مدير الجودة" لدى مركز تمكين الشباب التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية UNDP لشرح نظام الجودة المعتمد ضمن البنك من خلال الزيارة الميدانية للمتدربين، كما اختتم فريق سند التنموي مشروع) Academy Career) الذي تم اطلاقه تحت رعاية بنك الشام لمدة /6 /أشهر، حيث تم تقديم شهادات حضور لـ /175 /مستفيد، بالإضافة لتنفيذ تدريب عملي في فرع بنك الشام بطرطوس لطلاب كلية التجارة والاقتصاد بالشراكة مع الغرفة الفتية الدولية بعد إعلانه عنها من خلال المشاركة في مؤتمر التعليم الجيد في طرطوس، كما تمت المشاركة بفعاليات يوم العمل كجزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، ّ ووز ّ ع بنك الشام حقائب مدرسية مزودة بالقرطاسية اللازمة إلى الطلاب والطالبات من الصف الأول حتى البكالوريا المسجلين لدى الجمعية الخيرية الإسلامية في حمص .

وانطلاقا ّ من دور بنك الشام المجتمعي السباق في التصدي لجائحة فيروس كورونا منذ بدايتها عبر تشكيل "اللجنة الداخلية الوقائية من

فيروس كورونا"، وحرصهً على سلامة موظفيه ومتعامليه، وتوفير بيئة عمل آمنة وسليمة صحياّ ، نفذ بنك الشام حملة تلقيح ضد فيروس كورونا لفريق عمله وذلك بالتعاون مع فريق طبي متخصص منتدب من وزارة الصحة .ً كما أننا نحرص دائماّ على منح فرص التطوير الوظيفي التي يحتاجها موظفو بنك الشام لتحقيق التفوق والتميز الدائم في العمل حيث نظم بنك الشام لموظفيه دورة توعية بمواصفة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO (2013:27001/و الأمن السيبرانيSecurity Cyber) ،) كما أنه كرم الفائزين من موظفيه في برنامج الأفكار الإبداعية بنسخته الخامسة تحت عنوان "فكرتك بتهمنا" والتي تضمنت تقديم أفكار تساهم بتلبية الاحتياجات المصرفية وتمكينهم من خدمة عملائنا على الوجه الأمثل .

لا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن شكري وتقديري لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، ولعملاء المصرف ومستثمريه الكرام على هذا الولاء الصادق، وللأخوة أفراد فريق عمل المصرف جميعهم لالتزامهم وعملهم الجاد الذي لا يبخلون فيه بأي جهد، فالمستقبل يحمل الكثير من الآمال الكبيرة لبنك الشام ومساهميه وجميع العاملين فيه

والله ولي التوفيق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحمد يوسف اللحام

16 - المشكلة في التطبيق وليس في النظريات...أكاديمية عالمية تدخل بدبلوم اقتصادي إلى سورية

الخبير السوري: 29-05-2022

أطلقت أكاديمية دايموند فيوتشر للتدريب وريادة الأعمال جلسات الدبلوم العالي للاقتصاد الدولي ضمن حفل أقيم مساء أمس في صالة رابطة خريجي المعاهد التجارية بدمشق.

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية الدكتور ناصر قيدبان أكد أن أهمية الدبلوم تأتي من كونه الأول من نوعه في سورية إضافة إلى تزامنه مع التطورات المتسارعة للأحداث في العالم ومن بينها الحرب الروسية الأوكرانية ودورها في تحديد ملامح الاقتصاد العالمي الجديد.. مضيفاً أن إدارة الأكاديمية حرصت على أن تكون محاور الدبلوم شاملة ومدروسة بحيث تواكب الحدث الاقتصادي الدولي والمحلي وبمعلومات نظرية وتطبيقية يستفيد منها طالب العلم والمعرفة وتسهم في توسيع المهارات والآفاق للباحثين عن المعرفة في العلوم الاقتصادية، مبيناً أنه: "في التدريب دائماً هناك فرصة متاحة يجب اغتنامها للوصول الى أهداف مستقبلية ولتحقيق فرق في الحياة".. وهذا هو دور الأكاديميات في الوقوف الى جانب الشباب وطلاب العلم دون مضيعة لوقت ودون بذل جهد كبير.. والمحظوظون هم من وجدوا من يقف إلى جانبهم لتنمية معارفهم وتمكينهم وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاستكمال مسيرتهم المهنية في الوقت المناسب والثمن المناسب.. مضيفاً: كل متدرب هو بحد ذاته أمل لجيل

بأكمله وهو الشعار الذي تبنته الأكاديمية للدبلوم" كل من يقرر أن يتدرب هو أمل لجيل بأكمله."

ونوه الدكتور قيدبان بأن الأكاديمية وفرت جميع وسائل ومستلزمات التدريب وفق منهجية علمية نظرية وتطبيقية بآن معاً وهذه ميزة أخرى حرصت إدارة الأكاديمية على إدخالها في دوراتها بحيث ما يتلقاه المتدرب من علوم نظرية يتم استكماله بتطبيقات عمليه في المحاور التي تستلزم وتستدعي ذلك بهدف ترسيخ المعلومات وزيادة الفائدة.

وتحدث د. قيدبان عن شراكات وتعاون وتشبيك مع العديد من الجامعات والأكاديميات ومراكز البحوث والدراسات في العديد من الدول كبريطانيا ومصر والإمارات والجامعة الكندية وإيران بالإضافة الى توسيع مجالات التعاون مع الجامعات السورية.

مع الإشارة إلى أن الشهادات الممنوحة للخريجين هي شهادات مصدقة أصولاً ومعتمدة داخل وخارج سورية وسيشارك في تقديم المحاضرات في الدبلوم أساتذة وخبراء في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام والخارجية والترجمة.

من جهته أكد الدكتور قاسم أو دست مدير الدبلوم أن دبلوم الاقتصاد الدولي يهدف الى تأهيل كوادر متخصصة أكاديمياً ومهنياً في مجالات الدراسات الاقتصادية الدولية والدبلوماسية قادرة على أداء مهامها في الاستشارات الاقتصادية والمنظمات الدولية والقطاع الحكومي والخاص، مضيفاً أن الشرائح المستهدفة هم خريجو الكليات والمعاهد وأي جامعة معترف فيها من قبل وزارة التعليم العالي والحاصلين على الشهادة الثانوية بكافة فروعها

والراغبون بشغل مناصب قيادية على مستوى الإدارات العليا والراغبون بالعمل في وزارة الخارجية والمنظمات الاقتصادية الدولية...

أما محاور الدبلوم فهي خمسة: محور الدراسات الاقتصادية- محور العلاقات الاقتصادية الدولية- محور الدبلوماسية الاقتصادية- محور الإعلام الاقتصادي- محور اللغة الأجنبية والعلاقات الاقتصادية الدولية...

مدة الدبلوم شهرين من خلال 69 ساعة ثلاث أيام أسبوعياً عبر محاضرات تفاعلية وورش عمل تطبيقية وتدريبات ومشروعات عملية حيث من الواجب على المتدرب أن يقدم مشروع تخرجه من أحد محاور الدبلوم الخمسة.

وتخلل حفل إطلاق الدبلوم جلسة حوارية عامة أدارها الدكتور أيمن ديوب وأثنى خلالها المتحدثون على برامج الأكاديمية ودورها في الارتقاء في مجالات التدريب واكتساب المعرفة والخبرة وتأهيل الراغبين في الدخول الى سوق العمل داخل البلد وخارجه.. كما طرحوا مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تساعد أو تغني العمل التدريبي التطبيقي بالاعتماد على خبرتهم وتجاربهم في هذا المضمار.. http://syrianexpert.net/?p=65091

17 - الدكتور دريد درغام يكتب : في الماضي كان النمو الاقتصادي ضرورة. في الحاضر هو أصل شرور العالم!

الخبير السوري: 14-05-2022

كتب الدكتور دريد درغام -حاكم مصرف سورية المركزي الأسبق:

في الماضي كان الملوك يهتمون بتجميع ما يكفي من الذهب لتسيير الدولة أو لتمويل الغزو "أو الفتح" لتعويض النقص الغذاء أو الكلأ أو بحثاً عن أمجاد

زائلة "حكماً". وكانت نوعية وكمية الإنتاج تكفي للرفاه وبذخ الملوك وأصحاب النفوذ وإنشاء صروح هائلة للقصور وبيوت العبادة على حساب بؤس العامة القاطنين في أكواخ متداعية.

مع زوال الإقطاع وظهور الرأسمالية وأنظمة الإنتاج المكثف عبر المكننة بدأت الحاجة لإقناع الشعب بأن الترف والتبذير متاح للجميع ولو كان الأمر على حساب الطبيعة أو الدول الخارجية أو الأجيال القادمة. فبدأ العمل على الخلق النقدي (اقتراض غير مبرر) وإقناع الناس بحاجتهم إلى استهلاك مستمر يناسب "الموضة" مع أنه لا علاقة له بحاجاتهم الفعلية. وقد استفادت الدول المتقدمة من محدودية التكاثر السكاني في معظمها وسعت لزيادة القدرة الشرائية لسكانها إلى مستويات غير مبررة إنسانياً (بمختلف تلوينات الاستعمار واستحواذ أفراد على ثروات تعادل موازنة دول) وغير مبررة اقتصادياً (قروض استهلاكية غير مسبوقة لمستهلكين لا يمكنهم تسديد أقساطها: أزمة 2008 أكبر مثال). أما باقي الدول فقد استوردت نسخاً مشوهة من منظومات التعليم والتدريب من الغرب واعتمدت ثقافته الاستهلاكية وكانت النتيجة ما يلي:

1. تُنفّر الاستثمارات الإنتاجية المهلهلة معظم الخريجين الجيدين فتكون النتيجة هجرة قسرية لهم إلى الغرب أو اغتراب في أوطانهم.
2. في ظل التعليم الإلزامي الطويل انخفض عدد الراغبين أو القادرين على العمل في الزراعة والبناء ومختلف المهن. ومن تعلم منهم أو تكونت لديه الخبرة اللازمة كان عليه الخيار بين الهجرة والعمل في غرب منضبط أو العمل في داخل منفلت.

3.أدت زيادة العاطلين عن العمل إلى إدمانهم على المقاهي والتلفزيون سابقاً وعلى وسائل التواصل الاجتماعي حالياً مما زاد في ترسيخ ثقافة الغرب المرتبطة بمزيد من الاستهلاك.

4.أدت هذه الأمور إلى مزيد من التقهقر في البنى الإنتاجية وصعوبات في التصدير وزاد الاعتماد على القروض والمساعدات وإرساليات المهاجرين.

في القرون الحديثة تم إقناع جميع الشعوب بأن النمو الاقتصادي "حقيقة أزلية" لا يجوز الحياد عنها. فنتج عن ذلك سباق محموم لتجميع الثروات على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الحكومي. ولجأت الدول في سبيل ذلك لمختلف أنواع السلوك غير الإنساني بما فيه البحث عن عبيد للعمل في المهن الشاقة أو استغلال قوة عملهم في إنتاج أكبر. واقتنع الجميع بأن النمو السكاني يتطلب نمواً اقتصادياً أكبر مهما كانت الكوارث البيئية أو سوء توزيع الثروات.

ولذلك يمكن تقسيم الدول إلى متقدمة استطاعت بسلوكيات مريبة مراكمة ثروات طائلة ونفوذ غير مسبوق. أما باقي الدول فتتوزع إلى نامية (ومنها من أصبح في مصاف الدول المتقدمة كالصين) وفي طور النمو (تبحث عن هوية أوضح لمستقبلها) و"طفيلية" (تستقطب السواح الباحثين عن مختلف أنواع المتعة أو تعيش على ما يهبه الله لها من ثروات طبيعية أو قروض أو مساعدات دول "نافذة").

مع تحسن شروط العيش والطبابة انخفضت وفيات الأطفال وزاد وسطي الأعمار على المستوى الدولي. ومع التقدم التقني استغنت الدول المتقدمة عن معظم المهن التقليدية وبقيت أعمال "مضنية" يترفع الغربيون عنها فتهافت عليها المهاجرون القادمون من فقر بعيد.

في فترة 1950 حتى 2020 كانت زيادة وسطي دخل الفرد عالمياً بنسبة 500% أكبر من نسبة زيادة السكان (320%) ولكن العالم المتقدم هو من استحوذ على الثروات: في أوروبا 40% فقط زيادة السكان مقابل زيادة حصة الأوروبي من 7 آلاف دولار سنويا إلى 40 ألف وفي أمريكا الشمالية 156% زيادة السكان (كونها بلاد هجرة) بينما زيادة حصة الأمريكي من 15 ألف إلى أكثر من 60 ألف دولار. أما في أفريقيا فكانت زيادة السكان مهولة 5 مرات تقريباً مقابل زيادة حصة الفرد من ألف إلى 3 آلاف فقط (انظر الشكل المرفق) وهي زيادة لا معنى لها أمام نسب التضخم عبر العقود الماضية مما يسبب يمهد الطريق لخلل عالمي مخيف وهذا ما يدفع الغرب لأساليب وقاية متنوعة.
http://syrianexpert.net/?p=64773

18 - ثروة جديدة في البادية السورية تعد آلاف الأسر بعائدات كبيرة قادمة

الخبير السوري: 14-05-2020

كشفت وزارة الزراعة عن ثروة زراعية جديدة، تعد بتحقيق عائدات كبيرة إذا ما تمّ استثمارها بطرق حديثة وإستراتيجية، كما أنها تضمن تحسين المستوى المعيشي لآلاف الأسر في الأرياف.

وزارة الزراعة تحدثت عن وجود أكثر من ألف نوع من النباتات الطبية تزرع في المحافظات، موضحة أن سورية من أقدم الدول التي سوقت النباتات الطبية المستخدمة شعبياً في معالجة الأمراض، لما لها من أهمية بالغة من الناحية العلاجية، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية.

ويؤيّد خبراء وأساتذة الزراعة في جامعة دمشق، أن الاستثمار في النباتات الطبية والعطرية يعتبر مشروعاً اقتصادياً رابحاً، لكونها تنتشر بشكل طبيعي في مختلف المناطق، وهي نباتات صديقة للبيئة، إذ لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات، وبالتالي تكلفة إنتاجها قليلة بالنسبة للمردود، كما أنها لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وكذلك يمكن أن تنمو في أراض متوسطة الخصوبة .وتؤكد مصادر وزارة الزراعة، أن هناك الكثير من الأصناف المختلفة للنباتات الطبية، لكن نسب زراعتها متفاوتة بين منطقة وأخرى وبين نوع وآخر، حيث إن محصول الكمون يأتي في صدارة الزراعات الطبية التي بلغت المساحة المزروعة به آلاف الهكتارات وتشكل ما نسبته 81% من إجمالي المساحات المزروعة. وكشفت المصادر عن إدراك الوزارة لأهمية تعميم زراعة النباتات في الحدائق المنزلية بشكل مدروس، مشيرة إلى القيمة الاقتصادية التي تحققها هذه المحاصيل للأسر، فمثل هذه النباتات لا تأخذ مساحات كبيرة من حديقة المنزل ولا تحتاج لكميات مياه كبيرة، كما أن مردودها الاقتصادي مرتفع جداً، فكيلو زهر البابونج المحلي على سبيل المثال يزيد سعره على 1700 ليرة، والملفت أن زراعته ممكنة وفق مختلف الظروف ويمكن إدخاله في الخطط الزراعية.

وزارة الزراعة وضعت على سلم أولوياتها حالياً، خمسة أنواع هي "الكمون واليانسون وحبة البركة والكزبرة والشمرة"، لافتة إلى وجود إقبال متزايد على زراعتها بسبب مردودها المالي الجيد، وانخفاض تكاليف ومستلزمات زراعتها مقارنة مع بقية المحاصيل، حيث تجاوزت المساحات المزروعة هذا الموسم 83 ألف هكتار، منها 24 ألف هكتار في محافظة الحسكة تزرع معظمها بعلاً . المصدر : الثورة

19 - "أم الصناعة السورية" في ورطة. الذهب الأبيض يتشح بالسواد ؟؟!!

الخبير السوري: 14-05-2022

فيما لا يزال وقع قرار استيراد القطن والخيوط القطنية الصادر العام الماضي يقضّ مضاجع الزراعة والصناعة على حدٍّ سواء، بدأت الأسئلة والتنبؤات عن حال الموسم الحالي ومدى كفايته، وفيما إذا كان الاستيراد سيعود مجدداً من بوابة نقص الكميات وحاجة المنشآت الصناعية النسيجية والأسواق له، وذلك بعد أن أرخى الاستيراد بثقله على أسعار المنتجات والملابس، وإغراق السوق بسلع خارج حدود القدرة الشرائية للمواطن.

بحسب البيانات التي حصلنا عليها من مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة فقد تم زراعة 15.436 هكتار من القطن حتى تاريخ 5/8، وبسبب تأخر الزراعة هذا العام نتيجة الظروف الجوية السيئة وقلة المستلزمات الضرورية لسلامة المحصول، تم تمديد فترة الزراعة لغاية 5/15، إلا أن هذه المساحة والإنتاج المتوقع منها، لا يغطي سوى نسبة ضئيلة من الحاجة حسب بعض التقديرات. وفيما يدرك صناعيو النسيج أن حجم الإنتاج لن يكفي لتشغيل منشآتهم، فقد طالبوا بتمديد فترة السماح بالاستيراد حتى نهاية 2022، بعد أن نص القرار الصادر في تموز العام الماضي على السماح باستيراد 5000 طن من الخيوط لستة أشهر فقط، أما وزارة الصناعة فجاء الرد بحسب مصادر فيها

بانتظار واقع المحصول والإنتاج قبل اتخاذ القرار، حيث تكون الأولوية دائماً للإنتاج المحلي.

ورغم النتائج الجيدة التي لمسها الصناعيون لاستيراد القطن والخيوط القطنية لجهة استمرار عملهم، إلا أن الوجه الآخر للقرار ظهر من خلال عزوف التجار عن استيراد القطن الخام والتركيز على الخيوط القطنية، بما يحقق أرباح هائلة للمستورد من جهة وتوقف عمل شركات الغزل والنسيج من جهة أخرى، إضافة إلى بيع الخيط بالسعر العالمي وأكثر مما انعكس سلباً على سعر الأنسجة والألبسة بأنواعها والتي زادت بنسبة 300%، حيث كسدت في الأسواق، وتراجع تصديرها بشكل كبير – بحسب صناعي فضل عدم الكشف عن اسمه- لضعف المنافسة مع الأسعار العالمية.

أما عن الاستيراد لهذا الموسم والذي يراه البعض – واقعاً لا بد منه- فهو يجب أن يقتصر على القطن فقط وفقاً للصناعي المذكور، وذلك لتشغيل المعامل وتحقيق قيمة مضافة، والحد من الربح الهائل الذي يتقاضاه التاجر، ليحول بالمقابل إلى خزينة الدولة، وضمان المنافسة مع الأسعار العالمية كون أسعار القطن مدعومة محلياً بكل مراحلها، وبالتالي رفع نسبة الصادرات، إضافة إلى ضرورة تأمين مستلزمات زراعة القطن لزيادة مساحة الأراضي المزروعة وتقديم أسعار مغرية للفلاح لضمان تسويق كامل المحصول.

وكان قرار السماح بالاستيراد قد صدر للمرة الأولى في العام الماضي (بعد أن كانت سورية الثانية عالمياً في إنتاج القطن)، بناءً على طلب غرف الصناعة بعد أن اقتصرت الكميات المنتجة على 11 ألف طن، في حين كان إنتاج ما قبل الحرب 750 ألف طن، وسط دعوات جادة لإنقاذ محصول القطن

وتأمين كافة مستلزماته حتى لا يعزف الفلاحون تدريجياً عن زراعته، وتنتهي صناعة الغزل والنسيج محلياً. ريم ربيع http://syrianexpert.net/?p=64770

20 – ست مصارف تفوز بالمزاد الأول للاكتتاب على سندات خزينة

الخبير السوري: 02-02-2022

أعلنت وزارة المالية اليوم عن فوز 6 مصارف عامة وخاصة بنتائج المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية للعام 2022 للاكتتاب على سندات خزينة بأجل 5 سنوات وقيمة إجمالية 148.5 مليار ليرة سورية.

وأشارت الوزارة في بيان لها إلى أن المزاد الأول المذكور جرى يوم أمس بمشاركة 9 مصارف عامة وخاصة تقدمت للاكتتاب على سندات الخزينة وشهد المزاد تقديم 20 عرضاً بينما بلغت نسبة تغطية العروض 76.25 بالمئة من حجم الإصدار المستهدف وبلغ معدل الفائدة التي ستوزع بشكل نصف سنوي لسند الخزينة الواحد 6.76 بالمئة وفقاً لحجم الاكتتاب من قبل كل مصرف.

وذكرت الوزارة أن إجراءات المزاد تمت وفقا للدليل الإجرائي للمرسوم 60 لعام 2007 الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

وكانت وزارة المالية أعلنت في الـ 19 من كانون الثاني المنصرم موعد المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية لعام 2022 للاكتتاب على سندات خزينة بأجل 5 سنوات وبقيمة إجمالية 200 مليار ليرة وذلك يوم الاثنين الـ 31 من كانون الثاني والذي صادف أمس.

ويأتي هذا المزاد ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية التي أعلنت عنها وزارة المالية نهاية العام السابق وفقاً لخطتها التمويلية للإنفاق الاستثماري للعام الجاري من سندات الخزينة التي تشكل فرصة استثمارية للمصارف وعملائها من المؤسسات والشركات والأفراد.

http://syrianexpert.net/?p=62510

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير